(مستخلص)

يهدف البحث إلى التعرف على انتصارات الشلوبين لسيبويه في كتابيه؛ التوطئة وشرح المقدمة الجزولية. وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتم التوصل للنتائج الآتية:

احتل الشلوبين مكانة عظيمة بين نحاة الأندلس خلال القرن السابع، كما ترك تراثًا كبيرا من المؤلفات النحوية؛ أشهرها كتاباه؛ التوطئة (موجز وبسيط)، وشرح المقدمة الكبير(موسوعة نحوية)، وقد اعتمد في شرحيه على مصادر مُعتبرة لكبار النحاة.

انحاز الشلوبين للبصريين بشدة، وعارض الكوفيين في أغلب آرائهم، كما أنكر التوجه النحوي للبغداديين ورد جميع آرائهم، أيضًا رد أغلب آراء الأندلسيين. وقد تنوعت عبارات الشلوبين في انتصاراته لسيبويه، مستخدمًا عبارات سابقيه كالصحيح، والمشهور، والراجح. كما وظّف الأصول النحوية: السماع، والقياس، والعلة، والإجماع، واستصحاب الأصل.

انتصر الشلوبين لسيبويه في إعراب الضمير الواقع بعد (لولا)، وخالف الأخفش والفراء وجمهور الكوفيين. كما انتصر لسيبويه في جواز الإعمال والإلغاء في (ليْتَ) إذا اتصلت بها (ما) دون أخواتها، وخالف الزجاجي وابن السراج في جواز إعمال أخواتها قياساً عليها. أيضا انتصر الشلوبين لسيبويه؛ في أن العامل في المفعول له الفعلُ قبله، وخالف الكوفيين في أنه ينتصب انتصاب المصدر أي: بالفعل المُقدم عليه. كما انتصر لسيبويه في أن (حاشا) حرف جر فيه معنى الاستثناء، وخالف الكوفيين من أن (حاشا) فعل ماضٍ. وانتصر الشلوبين لسيبويه في استواء الرفع والنصب في جملة الاشتغال المعطوفة على جملة ذات وجهين، وخالف الأخفش والزيادي والسيرافي؛ في منع الحمل على الجملة الصغرى. أيضًا انتصر له في أنَّ عامل النصب في المُنادَي فعل محذوف وجوباً، وخالف الكوفيين في أن عامل النصب في المُنادَى هو حرف النداء. وكذلك انتصر الشلوبين لسيبويه؛ في أنَّ (ما) تنقل (إذْ) من الاسمية إلى الحرفية. فـ (إذْما) مركبة من(إذْ) و(ما)، وخالف المبرد في أن (إذْما) باقية على اسميتها. وكذلك انتصر له في أن الجازم في جملة الجواب هو أداة الشرط وفعل الشرط معاً، وخالف الكوفيين من أن جواب الشرط مجزوم على الجوار.

كلمات مفتاحية:

الانتصارات؛ الشلوبين؛ سيبويه؛ التوطئة؛ شرح المقدمة الجزولية الكبير.

Abstract:

This research paper aims to explore the triumphs of Al-Shalūbīn for Sībawayh's views in Al-Shalūbīn's two books of *Al-Tawṭī'ah (The Preface)* and *Sharḥ Al-Muqaddimah Al-Jazūlīyah Al-Kabīr (The Great Explanation of the Introduction of Al-Jazūlī)*. The descriptive analytical approach is employed, leading to the following results:

Al-Shalūbīn occupied a significant position among Andalusian grammarians during the seventh century, leaving behind him a vast legacy of grammatical works. His most famous books are *Al-Tawṭī'ah* (a concise and straightforward treatise) and *Sharḥ Al-Muqaddimah Al-Kabīr* (a comprehensive syntactic encyclopedia). In his two commentaries, he relied on reputable sources of eminent grammarians.

Al-Shalūbīn strongly sided with the Basrans, opposing the Kufans in most of their views. He also rejected the grammatical trend of the Baghdadians, refuting all their opinions, and he also rejected most of the Andalusians' views. In his triumphs for Sībawayh, Al-Shalūbīn used varied expressions, using his predecessors' terms such as "the correct," "the well-known," and "the preponderant." He also employed grammatical principles such as generally accepted usage, analogy, cause, consensus, and the priority of the original.

Al-Shalūbīn argued for Sībawayh in parsing the case of the pronoun occurring after "lāwla," opposing Al-Akhfash, Al-Farrā' and the majority of Kufans. He also triumphed for Sībawayh's view that it is permissible that the particle "layta", unlike its counterparts in the same word-class category, may carry out or abstain from its function when "mā" is attached thereto. He disagreed with Al-Zajjāj and Ibn Al-Surāj on the point that it is permissible that "layta" counterparts in the same word-class category may carry out their function by analogy with it. Furthermore, Al-Shalūbīn triumphed for Sībawayh in asserting that the case assigner of the object of reason is the verb that precedes it, opposing the Kufans who claimed that this object has the same accusative case of the infinitive, i.e. by means of a verb that is preposed before it. He also triumphed for Sībawayh as he considered "ḥāshā" to be a preposition conveying the meaning of exception, contradicting the Kufans who considered "ḥāshā" to be a past tense verb. Al-Shalūbīn triumphed for Sībawayh in the view that both nominative and accusative cases are equally functioning in the coordinate preoccupation clause (*ishtighaal*) that is coordinated by a conjunction with a dual-faced clause. He disagreed with Al-Akhfash, Al-Zayyādī, and Al-Sīrāfī on prohibiting resorting to the dependent clause. Al-Shalubin also triumphed for Sibawayh in asserting that the accusative case assigner in the vocative mood is an obligatorily deleted verb, opposing the Kufans who

claimed that the accusative case assigner in the vocative is the vocative particle. Similarly, Al-Shalūbīn triumphed for Sībawayh in stating that when the particle "ma" is attached to "idh" (when), it changes the latter syntactic category to become a preposition instead of being a noun. Thus, "idh ma" is a compound of "idh" and "ma," contradicting Al-Mubarrad, who claimed that "idhma" remains in its nominal form. Additionally, he supported Sībawayh in declaring that the case assigner of the apocopate form in the result clause in conditionals is both the conditional particle and the conditional verb together. This contradicts the Kufans who argued that the result clause in conditionals is put in the apocopate form as a result of the juxtaposed clause.
Keywords: Triumphs, Al-Shalūbīn, Sibawayh, *Al-Tawṭī'ah (The Preface)*, *Sharḥ Al-Muqaddimah Al-Jazūlīyah Al-Kabīr (The Great Explanation of the Introduction of Al-Jazūlī)*.

مقدمة:

الحمد لله الواحد المنان، عظيم الجود والإحسان، خلق الإنسان علمه البيان، والصلاة والسلام على هادينا ومخرجنا من الظلمات إلى النور، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أفضل صلاة وسلام، وبعد،،،

فمما لا شك فيه أن علم النحو من أعظم العلوم قدرًا، وأنفعها أثرًا؛ وقد نشأ علم النحو بصريًا، ثم صار بصريًا وكوفيًا، على ما بينهما من خلافات، ثم ظهر المذهب البغدادي كمحاولة للتوفيق بين الفريقين، واستمر الأمر حتى نهاية القرن الرابع الهجري، عندما بدأ مذهب المغاربة (نحاة الأندلس) في الظهور وقد لمع نجمه سريعًا؛ لعوامل متعددة، ومنذ ذلك الوقت والنحو العربي بين أربعة مذاهب تتفق وتختلف، لكل منها ملامح تميزه، ولكل منها رجال يعبرون بأفكارهم ومصنفاتهم عن المذهب وينافحون عن توجهاته.

وقد نقل المتأخرون من النحويين هذه الخلافات وما ارتبط بها من موافقات أو ترجيحات أو اعتراضات، أو اختيارات أو انتصارات، والتي أسهمت مظاهرها في نمو النحو العربي وازدهاره على كافة الأصعدة.

وتأسيسًا على أهمية الأخيرة في تأصيل القاعدة النحوية، فقد اخترت فكرة مرتبطة بالانتصارات النحوية، عند عَلم من أعلام النحو الأندلسي في القرن السابع الهجري، هو أبو علي الشلوبين؛ وعنوانها: (ما انتصر فيه أبو علي الشلوبين (٦٤٥ هـ) لسيبويه من آراء في التوطئة، وشرح المقدمة الجزولية الكبير – دراسة وصفية تحليلية).

وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع أمور منها:

– أهمية هذا التوجه (انتصار العلماء لبعضهم) وما يعكسه من أن علاقة علماء النحو ببعضهم لاتقوم على مطلق التنافس والاختلاف وحسب؛ بل هو اختلاف موضوعي، يجمع بين الاعتراضات والموافقات والانتصارات والترجيحات حسب ظروف الخلاف وطبيعة المختلفين.

– شخصية الشلوبين؛ أشهر نحاة الأندلس في زمانه، وصاحب الخبرة الواسعة في تعليم العربية؛ فهو يعلمها بأسلوب المتمِّكن من علمه المراعي لطبيعة طلابه.

– جدارة شخصية سيبويه؛ ذلك النحوي الظاهرة التي قلّما يجود الزمان بمثله، وما أحدثه في الدراسات النحوية من نقلات نوعيه جعلت علم النحو يتطور ويتبوأ مكانته المتميزة.

– كتاب (التوطئة)؛ فقد جاء الكتاب وافيًا في مادته مع صغره، إضافة لأسلوب الشلوبين في عرض مادته؛ ما جعله متميزًا ومحلًا لكثير من الشروح والحواشي والتعليقات.

– كتاب (شرح المقدمة الجزولية الكبير)؛ فهو موسوعة نحوية حفلت بآراء النحويين، يزاحم موسوعات النحو الشهيرة كشرح المفصل لابن يعيش، وشرح الرضيّ للكافية، والارتشاف لأبي حيان؛ فقد ألفه الشلوبيين آواخر حياته ووضع فيه خلاصة فكره.

منهج البحث:

استخدمتُ المنهج الوصفي التحليلي في دراسة انتصارات الشلوبين لسيبويه، وقدً وضعت عنوانًا للخلاف الذي انتصر فيه الشلوبيين لسيبويه، وقدمت له دراسة نظرية، ذاكرة نص الشلوبين، مع مراعاة عزو الآيات لسورها، وتوثيق ما فيها من قراءات، وتخريج الأحاديث النبوية، وتوثيق الأشعار مع بحورها، ورد الآراء لأصحابها، وترجمة الأعلام.

– اعتمدتُ كتاب: التوطئة، (لأبي علي الشلوبين)، ت: يوسف أحمد المطوع، جامعة الكويت، ط.(١)، ١٩٨١م.

– اعتمدت كتابُ: شرح المقدمة الجزولية الكبير، (لأبي علي الشلوبين)، ت: تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط. (١)، ١٩٩٣م.

الدراسات السابقة:

بالبحث وقفت على عدد من الدراسات التي تناولت بعض مجالات البحث الحالي من نحو: الانتصارات النحوية، أو الشلوبين وجهوده النحوية، وهي كالآتي:

– دراسة: إيمان عبد الله حسنات(٢٠٠٢)، أبو علي الشلوبين وأثره في الدراسات النحوية، (ماجستير)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠٢م.

– دراسة: بلخير شنين(٢٠١٤). الجهود النحوية لأبي علي الشلوبين من خلال كتابيه: التوطئة وشرح المقدمة الجزولية، (دكتوراة) كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٤م.

– دراسة: بلخير شنين (٢٠١٥). القياس النحوي عند أبي علي الشلوبين، مجلة الأثر، ع(٢٣)، ديسمبر ٢٠١٥م.

– دراسة: هاشم جعفر الموسوي (٢٠١٧). التفكير النحوي عند الشلوبين في كتابه شرح المقدمة الجزولية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مجلد(٧) ع(١)، ٢٠١٧م.

– موقع البحث من الدراسات السابقة:

أصّل البحث لقضية الخلافات النحوية وما يرتبط بها من ترجيحات وموافقات واختيارات وانتصارات، كما ألقى الضوء على واقعها عند الشلوبين أشهر نحاة الأندلس من خلال كتابيه (التوطئة) و(شرح المقدمة الجزولية الكبير) ما يجعل لهذا البحث توجُّهًا مختلفًا.

خطة البحث: جاء في مبحثين تسبقهما مقدمة، وتعقبهما خاتمة، وفهرس للمصادر. عرضَتْ المقدمة لأهمية الموضوع وأسباب اختياره ومنهج البحث، وطريقة السير فيه، والدراسات السابقة. وجاء المبحث الأول في التعريف بالشلوبين وكتابيه، (التوطئة) و(شرح المقدمة الجزولية الكبير)، بينما رصد المبحث الثاني: بعض انتصارات الشلوبين لسيبويه في كتابيه سالفي الذكر، وعرضَتْ الخاتمة النتائج التي تم التوصل إليها، وفيما يلي توضيح ذلك:

المبحث الأول (الدراسة النظرية)
(أبو علي الشلوبين، وكتاباه)

أولاً: الشلوبين؛ حياته وآثاره:

هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الإشبيلي الأندلسي المعروف بالشلوبين التي تعني بلغة أهل الأندلس: الأبيض الأشقر[١]، ولد بإشبيلية في (٥٦٢ هـ) لعائلة عربية تنتمي إلى قبيلة قحطانية قادمة من اليمن تنحدر من قبيلة الأزد[٢].

هذا وقد لُقب بالشلَوْبِين(بفتح اللام وسكون الواو وكسر الباء)، وقيل لقب أبيه، وانتقل إليه وعُرف به، والشلوبين تعني بلغة أهل الأندلس الأبيض الأشقر.[٣] كما كُني بأبي علي؛ دون خبر عن زواجه أو إنجابه، وكانت عائلته متواضعة الحال فأبوه كان يعمل خبازا.

وقد توجه الشلوبين لطلب العلم فلزم محمد بن صاف النحوي، ثم طلب العلم على أغلب علماء أشبيلية، حتى تحصّل على الأستاذية من أبي بكر بن الجد، وأبي الحسن بن نجبة مجيزين له (كتاب سيبويه) بعد أخذه عنهما بين سماع وقراءة[٤]. وقد انتشر خبره وزاع صيته حتى وصل المشرق الإسلامي. وبهذه الشهرة حصل الشلوبين على جاه كبير ومال وفير، وصار مقربًا من القادة والأمراء كبني زهو، وبني عبدالمؤمن [٥]، ولازم التدريس حتى كبُر سنه وعجز عن الحركة، ثم انقطع عن التدريس في (٦٤٠هـ) بعد أن جاوز الثمانين. [٦]

وقد تتلمذ الشلوبين على يد شيوخ عصره، فأحصت كتب التراجم منهم قرابة الخمسين، منهم؛ محمد بن خير بن خليفة الأموي الإشبيلي (ت٥٧٥هـ)[٧]، وسليمان بن يحي اللخمي الإشبيلي(ت ٥٧٥هـ)[٨]، ومرجي بن عبد الملك الأنصاري(ت ٥٧٥هـ)[٩]، وسليمان بن يحي اللخمي الإشبيلي(ت٥٨٠هـ)[١٠]،

---

(١) يُنظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ٢ / ٣٣٢، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٣ /٤٥١.
(٢) يُنظر: بغية الوعاة للسيوطي ٢ / ٢٢٤ .
(٣) يُنظر: بغية الوعاة للسيوطي ٢ / ٢٢٤ ، والبلغة للفيروز أبادي ص ٢٢١ .
(٤) يُنظر: الذيل والتكملة للمراكشي ص ٤٦٣.
(٥) يُنظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للتلمساني ٢/ ٢٤٧ .
(٦) يُنظر: الذيل والتكملة للمراكشي، ٤٦٣/٥، والوافي بالوفيات للصفدي ٢٩/٢٣.
(٧) يُنظر: بغية الوعاة للسيوطي ١ /١٠٢.
(٨) يُنظر: بغية الوعاة للسيوطي ١ /٥٩٦.
(٩) يُنظر: الذيل والتكملة للمراكشي ٤٦١/٥.
(١٠) يُنظر: بغية الوعاة للسيوطي ١ /٥٩٦.

وإبراهيم بن سعيد بن ملكون الحضرمي(ت ٥٨١هـ)[١١]، وعبد الرحمن بن أبي عيسى الأنصاري الأندلسي(ت٥٨٤هـ)[١٢]، ومحمد بن خلف بن صاف اللخمي الإشبيلي(ت ٥٨٦هـ) [١٣]، ونجبة بن يحيى بن خلف الرعيني الإشبيلي(ت ٥٩١هـ).[١٤]

أما تلاميذ الشلوبين فكثيرون، أحصت منهم كتب التراجم ما يتجاوز الستين؛ كمحمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي(ت٦٢٨هـ)[١٥]، والقاسم بن سليمان الأنصاري البطليوسي(ت٦٣٠هـ)[١٦]، ويحيى بن ذي النون الإشبيلي(ت٦٣٣هـ)[١٧]، ومحمد بن علي الأنصاري الجياني(ت٦٤٠هـ)[١٨]، وأبو بكر بن يحي الجذامي المالقي(ت٦٥٧هـ)[١٩]، ومحمد بن أحمد الطائي الغرناطي(ت٦٧٠هـ)[٢٠]، وجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(ت٦٧٢هـ) [٢١]، وابن الضائع أبو الحسن الكتامي الإشبيلي(ت٦٨٠هـ) [٢٢]، وغيرهم.

وهكذا احتل الشلوبين مكانة عالية بين كبار نحاة الأندلس خلال القرن السابع الهجري؛ القرن الأشهر في تاريخ الدراسات النحوية، فقد أجلّه شيوخه، وأثنى عليه أقرانه ومعاصروه، وخلع عليه تلاميذه أرفع الألقاب؛ قال عنه ابن العماد الحنبلي:" وكان في العربية بحرا لا يُجارى، وحبرا لا يُبارى..." [٢٣]، وقال عنه ابن خلكان:" كان إماما في علم النحو مستحضرا له غاية الاستحضار"[٢٤] أثنى عليه ابن المقري فقال:"... رئيس النحاة بالأندلس، ... عليمًا بالعربية لا يُجارى ولا يُبارى...". [٢٥]

---

(١١) يُنظر: بغية الوعاة للسيوطي ١ /٤٣١.

(١٢) يُنظر: بغية الوعاة للسيوطي ٢ /٨٥ ، والذيل والتكملة ، ٥/٤٦١.

(١٣) يُنظر: بغية الوعاة للسيوطي ١ /١٠٠ ، والذيل والتكملة، ١٨٨/٦.

(١٤) يُنظر: بغية الوعاة للسيوطي ٢ /٣١٢.

(١٥) يُنظر: الذيل والتكملة ٢٣٩/٦.

(١٦) يُنظر: بغية الوعاة للسيوطي ٢ /٢٥٦ ، والبُلغة للفيروزأبادي، ص ٢٣٥.

(١٧) يُنظر: بغية الوعاة للسيوطي ٢ /٣٣٢.

(١٨) يُنظر: الذيل والتكملة للمراكشي ٤٨٥/٦.

(١٩) يُنظر: بغية الوعاة للسيوطي ١ /٤٧٣.

(٢٠) يُنظر: الذيل والتكملة للمراكشي ٨٣/٦.

(٢١) يُنظر: بغية الوعاة للسيوطي ١ /١٣٠، والبُلغة للفيروزأبادي، ص ٢٦٩.

(٢٢) يُنظر: بغية الوعاة للسيوطي ٢ /٢٠٤، والبُلغة للفيروزأبادي، ص ٢١٨.

(٢٣) شذارت الذهب لابن العماد ٧ /٤٠٢.

(٢٤) وفيات الأعيان لابن خلكان ٣ /٤٥١.

(٢٥) نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب للمقري التلمساني ٣ /٤١٥.

وقد ترك الشلوبين تراثًا لا بأس به من المؤلفات في علم النحو؛ منها المطبوع ومنها المخطوط ومنها المفقود، ولعل أشهرها على الإطلاق كتاباه: التوطئة، وشرح المقدمة الجزولية، قال عنه السيوطي:" وصنف تعليقًا على كتاب سيبويه، وشرحين على الجزولية، وله كتاب في النحو سماه التوطئة"(٢٦)، وقال الزركلي:"من كتبه: القوانين في علم العربية، ومختصره التوطئة، وشرح المقدمة الجزولية في النحو، كبير وصغير، وحواش على كتاب المفصل للزمخشري، وتعليق على كتاب سيبويه"(٢٧)

وبعد حياة حافلة بالعلم والمعرفة والتدريس تُوفي أبو علي إلى رحمة مولاه، وكان ذلك على أرجح الأقوال وفي أغلب كتب التراجم في شهر صفر سنة (٦٤٥هـ) (٢٨)، وذلك بعد أن عمّر قرابة الثمانين سنة منها ما يزيد عن الستين سنة في تعليم العربية.

ثانيًا: كتاباه؛ التوطئة، وشرح المقدمة الجزولية الكبير:

١- كتاب التوطئة:

كتاب التوطئة من أشهر مصنفات الشلوبين، وهو ثاني مؤلَفاته فقد ألفه بعد الشرح الصغير للمقدمة الجزولية، وقبل الشرح الكبير، بدليل أنه أحال عليه في شرح الجزولية الكبير فقال:" والآخر: أنها لم تخالف سائر الماضي، ولم تدخل أداة الشرط في ذلك على كان، وإنما دخلت على فعل مستقبل محذوف، وذلك مذكور في التوطئة"(٢٩) واعتبره الشلوبين توطئة لشرح قانون الجزولي، ومن هنا جاءت تسميته بالتوطئة.

ولقد اشتملت التوطئة على كل ما ذكر في المقدمة الجزولية من أبواب النحو والصرف، ولا تختلف مادة التوطئة عن مادة المقدمة الجزولية، إلا في جوانب قليلة، كما عرض الشلوبين المادة النحوية والصرفية في التؤطئة دون أن يتعرض لنص الجزولي على خلاف ما تعوَّد عليه شُراح المتون ممن سبقوه، ولم يذكر هو لذلك سببًا، وكثيرًا ما كان ينقل كلام الجزولي حرفيًا عندما لا تحتاج المادة إلى شرحٍ وتوضيح.

ولقد اعتمد الشلوبين على المقدمة الجزولية في شرحه للتوطئة، ومع ذلك فهو لا يذكر اسم الجزولي ولا يُشير إليه ولا يُحيل عليه، اللهم إلا مرة واحدة وكان ذلك باسم صاحب المقدمة، فقال:" وقول صاحب المقدمة (تنصبه من الأربعة أوجه المتقدمة) غفلة منه"(٣٠)، وهذا مما يؤخذ على أسلوب الشلوبين في التصنيف.

---

(٢٦) بغية الوعاة للسيوطي ٢ /٢٢٥.

(٢٧) الأعلام للزركلي ٥ /٦٢.

(٢٨) يُنظر: بغية الوعاة للسيوطي ٢ /٢٢٥، والبُلغة للفيروزأبادي، ص ٢١٨.

(٢٩) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٢ /٤٥٩.

(٣٠) التوطئة للشلوبين، ص ٢٣٩.

كما اعتمد على العديد من المصادر النحوية المُعتبرة لكبار النحاة سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر؛ فنقل عن السهيلي (٥٧١ هـ)، فقال:" لكن، إذا خففت لم تعمل، في المشهور...، وإنما هو عندي من حكاية الأستاذ أبي زيد السهيلي، عن ابن الرماك"[٣١]، كما نقل عن ابن ملكون(٥٨١هـ) وعن الخليل(١٧٥هـ)، وسيبويه (١٨٠هـ)، والأخفش الأوسط (٢١٥ هـ)، والفراء(٢٢٠هـ)، والمبرد (٢٨٥هـ)، وابن السراج (٣١٦هـ)، والزجاجي(٣٣٧هـ)، والسيرافي (٣٦٨هـ)، والفارسي(٣٧٧هـ)، وغبرهم.

وعلى ما عابه بعض النحويين على الشلوبين من ضعف وركاكة الأسلوب أحيانًا؛ وهذا ما ذكره القفْطِي عندما علق على فصاحته فقال:" وهذا الشلوبيني له في بلاده ذكر كثير، وهو متصدر هناك، وسألت عنه من رآه من أهل النحو فقال لي: لم تكن عبارته بليغة، وإن قلمه لأجود من عبارته".[٣٢] إلا أن لغته في التوطئة كانت سهلة بسيطة واضحة، تؤدي الغرض التعليمي الذي أُلف من أجله الكتاب.

وقد ذكر الشلوبين الغرض التعليمي من التوطئة وما تطلّبه ذلك منه من لغة وأسلوب مخصوص في مقدمة الكتاب فقال: "وهذه الجملة التي رسمت هنا توطئة قوانين المقدمة...، ميسرًا بنظم ذلك كله كلامًا واحدًا للحفظ "[٣٣]، كما أن المتصفح لكتاب التوطئة يجد الشلوبين قد أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي، وكذلك أشعار العرب وأقوالهم، ما جعل مادة الكتاب غاية في الثراء.

٢- كتاب شرح المقدمة الجزولية:

شرح المقدمة الجزولية (الكبير) هو أشهر كتب الشلوبين وأحْواها للنحو ومفاهيمه؛ ففيه رُصدت معظم أقواله وآراؤه النحوية؛ لأنه صنفه في نهاية عمره، فالشرح الكبير يُمثل خلاصة فكر الشلوبين النحوي على مدى ستين سنة هي مُجْمل عمره العلمي والتدريسي للنحو العربي، ويبدو من أول وهلة أن الكتاب من حيث التسمية مرتبط بالمتن الذي شرحه وهو متن المقدمة الجزولية لأبي موسى الجزولي.

ولا خلاف بحال في نسبة كتاب شرح المقدمة الجزولية (الكبير) بمسماه هذا إلى أبي علي الشلوبين؛ فجميع كتب التراجم وكذا كتب الأعلام قطعت بنسبته إليه، وهذا الكتاب من أهم وأشهر كتب الشلوبين التي طُبعت ووصلت إلينا، ولعل الفرق الأشهر بينه وبين كتابي الشلوبين السابقين عليه وهما بحسب ترتيب تأليفهما؛ شرح المقدمة الجزولية الصغير، ثم التوطئة هو الحجم والكم وكذا الإسهاب والاستطراد والإطناب في الشرح والتحليل والتوضيح والتمثيل، ورصد الإشكاليات

---

(٣١) التوطئة للشلوبين، ص ٢٣٧.

(٣٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ٢ /٣٣٣.

(٣٣) التوطئة للشلوبين، ص ١١١.

وتحليل الشواهد وذكر النماذج وتخريج محترزات التعريف وتدبيج الفوائد النحوية،... إلخ، وعليه فالطبيعي أن يكون شرح المقدمة الجزولية الكبير شاملًا للشرح الصغير وكذا التوطئة، إضافةً لتلك الفروق التي سبق ذكرها.

وفي أسباب تأليفه قال الشلوبين:" وبعد ما خرج هذا الكتاب [٣٤]، عُني بهذه الزيادة التي زدتها فيه، سألني سائلون أن أشبع لهم المسائل المذكورة فيه من العربية وأمد أطنابها، وأذكر أسبابها، وأن أستأنف لهذا المعنى نسخة أخرى غير الأولى، إذْ كانت المسائل في النسخة التي استقرت آخرًا من هذا الشرح غير مشبعة ولا ممتدة الأطناب، ولا مذكورة الأسباب في الغالب...، فأجبتهم من ذلك إلى ما سألوه وأسعفتهم منه فيما أملوه،..".[٣٥]

وقد التزم الشلوبين في الشرح الكبير طريقة غير معهودة في شرح المتون؛ فقد كانت طريقته انتقائية إلى حد كبير فلم يلتزم بشرح نص المقدمة الجزولية كاملًا بل انتقى النصوص التي تحتاج إلى توضيح فشرحها وأسهب في شرحها.

وعليه فقد قطَّع الشلوبين نصوص المقدمة الجزولية إلى عبارات صغيرة شارحًا ما يحتاج لشرح من وجهة نظره تاركًا ما يراه واضحًا، مكثرًا من التعليلات والاعتراضات الافتراضية والرد عليها مغلبًا الأسلوب المنطقي، مخالفًا ما التزمه في الشرح الصغير والتوطئة.

كما غلب على الشلوبين التفاوت في حجم الشرح؛ ففي بداية الشرح غلب عليه الإسهاب والإطناب، وقرب نهاية الشرح غلب عليه الإيجاز، فمثلًا قال في حكم الألف الممدود:" وقوله: فحكم همزته في النسب حكمها في التثنية [٣٦]، أي قلب الهمزة واوا كما يكون ذلك في التثنية، فيُقال: حمراوي وخنفساوي، كما يُقال: حمراوان وخنفساوان"[٣٧] دون تفصيل يناسب طبيعة الحكم، وهكذا في أكثر من موضع يضيق المقام عن حصرها.

وكدأبه السابق اعتمد الشلوبين على المصادر التي اعتمد عليها في كتابه التوطئة؛ فأخذ عن كبار النحاة كالسهيلي (٥٧١ هـ)، وابن ملكون(٥٨١هـ) والخليل بن أحمد(١٧٥هـ)، وسيبويه (١٨٠هـ)، والفراء(٢٢٠هـ)، والمبرد (٢٨٥هـ)، وابن السراج (٣١٦هـ)، والزجاجي(٣٣٧هـ)، والسيرافي (٣٦٨هـ)، والفارسي(٣٧٧هـ)، وغيرهم من النحويين.

*****

(٣٤) يعني: شرح المقدمة الجزولية الصغير.
(٣٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين١ /١٩٢.
(٣٦) يُنظر: المقدمة الجزولية للجزولي ص ٢٣٩.
(٣٧) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٣ /١٠٣٥.

المبحث الثاني (الدراسة التطبيقية)
(انتصارات أبي علي الشلوبين لسيبويه)

قبل الحديث عن مواضع ونماذج انتصارات أبي علي الشلوبين لسيبويه في التوطئة وشرح المقدمة الجزولية الكبير، يجدر بنا الإشارة بشكل موجز للنحو في الأندلس؛ فالشلوبين من رموز النحو الأندلسي، وكذا إلقاء الضوء على منهج الشلوبين وعباراته، ومرتكزاته في انتصاره لسيبويه؛ فذلك من تمام التوضيح.

بالرغم من أن النحو البصري أسبق من النحو الكوفي إلا أن الأندلسيين بدأوا بالكوفي فقد سبقت مؤلفات الكوفيين للأندلس؛ حيث نقل جودي المورووري (ت١٩٨هـ) كتاب الكسائي للأندلس فقد " رحل للمشرق فلقي الكسائس والمبرد، وهو من أدخل كتاب الكسائي".(٣٨) فقيل: هو" أول من أدخل إلى موطنه كتب الكوفيين، وأول من صنف به في النحو".(٣٩)

واستمر النحو الكوفي في السيطرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري، حين سافر محمد بن موسى بن هاشم (٣٠٧هـ) إلى المشرق والتقى بعلمائه وأخذ عنهم كتاب سيبويه، وبدخول كتاب سيبويه للأندلس أقبل عليه طلاب العلم؛ كأحمد بن يوسف بن حجاج (ت٣٣٦هـ)، ويحيى بن عبد السلام المهلبي(ت٣٥٣هـ)، ثم بدأ طلاب العلم يتنافسون على مدارسة كتاب سيبويه، ومالت الكفة لصالح النحو البصري " فتأثر النحو الأندلسي تأثرا كبيرًا بالنحو البصري لدرجة أنّه طغى على النحو الكوفي الذي سبق ظهوره هناك".(٤٠)

ومع بداية حكم ملوك الطوائف حدثت نهضة علمية كبيرة في مجال الدراسات النحوية، فكثر تأليف الكتب، كما " قدم الأندلسيون آراء نحوية خاصة بهم، واستغنوا عن نحاة المشرق وخالفوهم في الأراء والتوجه النحوي، وفي أسس تعليم النحو وتدوينه، واستدركوا عليهم، واستحدثوا مذهبًا عُرف بمذهب المغاربة؛ ظهرت مبادؤه من أوائل القرن الخامس الهجري".(٤١) وهكذا بدأ علم النحو يدور في فلك أربعة مذاهب؛ البصري والكوفي والبغدادي والمغربي.

عبارات الشلوبين في الانتصار لسيبويه:

تنوعت عبارات الشلوبين في انتصاراته، مستخدمًا نفس عبارات سابقيه من نحو؛ أولى،

---

(٣٨) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٢٥٦.

(٣٩) المدارس النحوية لشوقي ضيف ص ٢٨٨.

(٤٠) خصائص مذهب الأندلس النحوي، لعبد القادر الهيتي، ص ٣٦.

(٤١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للطنطاوي ص ١٣١.

وأكثر نظائر، ويقوي مذهبه، والصحيح، والمشهور، والمعمول به، والراجح، والأقوى، وغيرها، وفيما يلي نماذج من عباراته كلها تدور حول سيبويه، مثل:"...، والذي قاله سيبويه أولى"[٤٢]، و"...، وقول سيبويه أكثر نظائر"[٤٣]، و"...، وهذا الذي ينبغي أن يُقال به، وهو مذهب سيبويه"[٤٤]، و"...، وهذا الذي يقتضيه النظر"[٤٥]، و"... وبهذا قال سيبويه" [٤٦]، و"ومذهب سيبويه في حرفية إذما هو الصحيح"[٤٧]، و"... وبه قال سيبويه وهو الصواب"[٤٨]، و"... والأوّل مذهب سيبويه، وهو الصحيح"[٤٩]، و"... وهو عندي قول سيبويه بالمفهوم منه"[٥٠]، و"...، وهو الأكثر والأشهر"[٥١]

مرتكزات الشلوبين النحوية:

الواقع أن طبيعة أي نحوي تغلب عليه في جميع مواقفه العلمية كالموافقات والمعارضات، والترجيحات، والانتصارات، وعليه فالمرتكزات النحوية لا تختلف باختلاف المواقف إلا نادرا ويكون هذا الاختلاف جزئيًا، ومرتكزات الشلوبين لاتختلف في موافقاته عنها في مخالفاته، ولا في معارضاته عنها في انتصاراته؛ هذا مع تنوع مرتكزاته وتناسب وزنها النسبي، فقد وظّف السماع، والقياس، والعلة، والإجماع، واستصحاب الأصل، بشكلٍ متوازن إلى حد كبير، وفيما يلي بيان ذلك:

– السماع: ما ثبت في كلام من يُوثَق بفصاحته، فشمل كتاب الله تعالى، وكلام نبيه(ﷺ) وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا.[٥٢]

وقد اعتنى الشلوبين بالسماع في شرحيه وقدمه على القياس عند تعارضهما، وهو في ذلك متابع للبصريين في هذا التوجه. فقد جاءت شواهده؛ خاصة في شرح الجزولية الكبير كثيرة ومتنوعة المصادر ما بين آيات قرآنية وأحاديث نبوية وأشعار وأمثال وأقوال.

– القياس: يعني:"حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[٥٣] ويعني قياس الأمثلة على

---

(٤٢) التوطئة للشلوبين، ص ٢ .
(٤٣) التوطئة للشلوبين، ص ٢ .
(٤٤) التوطئة للشلوبين، ص ٣٠٨ .
(٤٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٥٠١/٢ .
(٤٦) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٢ /٧٤٢.
(٤٧) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٥٠٧/٢ .
(٤٨) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٢ /٧٨٦.
(٤٩) التوطئة للشلوبين، ص ٢٢٢ .
(٥٠) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٣٤٨/١ .
(٥١) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٦٠٩/٢ .
(٥٢) الاقتراح في علم أُصول النحو، للسيوطي ص ٣٩.
(٥٣) الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري ص ٤.

القاعدة، أو رد الشيء إلى نظيره، وغايته: "إدخال شيء في حكم طائفة من القضايا التي أصبحت مُسلمة من المُسلمات".(٥٤) ومعظم أدلة النحو تقوم على القياس، وقد جعله النحاة أصلًا يُخضعون له الكلام، ومعيارًا متداولاً منذ نشأة النحو.(٥٥)

وقد اعتد الشلوبين بالقياس النحوي واستعمله كثيرًا، ووظفه في شرحيه مثلما وظف السماع؛ خاصة قياس العلة وقياس الشبه، وأهمل ما عداهما من أنواع القياس.

– العلة النحوية: هي السبب الذي يُوجِب الحكم للفظ ما، فيندرج ضمن شبيهه لتحصل القاعدة(٥٦)، وهي الركن الثالث للقياس النحوي، وبها يستقر الحكم في الذهن، وتتكامل القاعدة، وعلى أساسها يُعطى حكم الأصل للفرع. (٥٧) وقد اعتدّ الشلوبين بالعلة النحوية بأنواعها المختلفة، فكثرت تعليلاته بشكل كبير وملحوظ؛ خاصة في شرح المقدمة الجزولية الكبير، ومع ذلك كان توظيفه للعلة في محله وغالبا ما يحقق الغاية منه في الترجيح والانتصار المقصود.

– الإجماع: المقصود به إجماع نحاة البصرة والكوفة (٥٨)، وهو علم منتزع من استقراء هذه اللغة".(٥٩) وقد اعتد الشلوبين بالإجماع كاعتداده بباقي الأصول والمرتكزات، فقد رد معظم آراء الأندلسيين، كابن الطراوة، وأبي بكر بن طلحة، وابن ملكون، والوقشي، وأبي الحسن بن الباذش، وغيرهم في مسائل عديدة عندما خالفت الإجماع النحوي.

– استصحاب الأصل: يعني إبقاء ما كان على ما كان لانعدام المُغيّر. (٦٠) أو" إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل. (٦١) وقد وظّف الشلوبين استصحاب الأصل في مواضع كثيرة منها: عند حديثه عن بناء الفعل المضارع فقد قال:"والذي يردّه إلى أصله منهما هو الشبه بين الفعلين لأنه يوجب له البناء، والشبه الآخر إنما يوجب له الإعراب، والبناء هو الأصل في الفعل، فكان الحكم الذي يردّ إلى الأصل أولى"(٦٢)، وعند حديثه عن التنوين في الأسماء فقد قال:" فالجواب: أن التنوين إنما فائدته كما قال المؤلف إنّ الاسم أصل باقٍ على

(٥٤) أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء، لبكري عبد الكريم، ص ٨١.

(٥٥) القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، لسعيد جاسم الزبيدي ص١٣٧.

(٥٦) أصول النحو العربي، لمحمد خان ص ١٠٠.

(٥٧) أصول النحو العربي، لمحمود سليمان ياقوت ص ٦٢٥.

(٥٨) الاقتراح في علم أُصول النحو، للسيوطي ص ٧٣.

(٥٩) الخصائص، لابن جني ص ١٨٩.

(٦٠) التعريفات، لعلي محمد الجرجاني ص ٢٢.

(٦١) الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري ص ٤٦.

(٦٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ٢٦٦/١.

أصالته، والاسم المبني ليس باقياً على أصالته، لأنه لم يبن حتّى أشبه الحرف"[٦٣]، وفي حديثه عن معنى الباء الجارة، وفي حديثه عن حذف الخبر، وغيرها من المواضع الكثيرة في مولفيه محل البحث.

آلية اختيار انتصارات الشلوبين:

لكثرة انتصارات الشلوبين للبصريين عمومًا ولسيبويه خصوصًا؛ فقد آثرت آلية الانتقاء في اختيار بعض تلك الانتصارات؛ حيث اكتفيت بالانتصارات التي خاض فيها أكثرُ النحويين، أو التي تعرض لها نفرٌ قليلُ منهم، أو الانتصارات المرتبطة بالخلافات الأقدر على إثراء الدرس النحوي، أو التي ألمَحَ الشلوبيين بنفسه لأهميتها، وانعكس ذلك على عمق شرحه لها، أو التي تُمثلُ ثوابتَ في الأبواب النحوية المشهورة، وفيما يلي أهم تلك الانتصارات.

(٦٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ٢٧٣/١.

حكم قياس أخوات (ليت) عليها
في الإعمال والإهمال إذا لحقتها (ما)

من الحروف الناسخة (ليت)، وهى حرف تَمَنٍّ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ يَالَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُم فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾[٦٤] وتدخل على المبتدأ والخبر، وتنسخ حكمهما فتنصب الأول ويصير اسماً لها، وترفع الثاني ويصير خبراً لَها، نحو: ليت زيداً قائمٌ، وليت عبدَ اللهِ ذاهبٌ، وإنَّما عملت هذا العمل؛ لمشابَهتها للأفعال في الاختصاص بالدخول على الأسماء[٦٥] وتتصل بِها (ما) الزائدة فيجوز إعمالها وإهمالها كَفًّا بـ (ما)، تقول: ليتما أباكَ حاضرٌ، وإن شئت قلت: ليتما أبوك حاضرٌ؛ لأن (ما) لم تُزِلْ اختصاصها بالأسماء، فيجوز إعمالُها نظراً إلى بقاء الاختصاص، ويجوز إهمالها نظراً إلى الكف.[٦٦]

وذهب سيبويه إلى أن الإلغاء في (ليْتَ) أحسن من الإعمال، إذا اتَّصلت بها (مَا)، ونص على ذلك في حديثه عن اتّصال (ما) بـ(ليْتَ)، فقال: "وأما ليْتَما زيداً منطلقٌ، فإن الإلغاء فيه حسن، وقد كان رؤبة بن العجاج يُنشد هذا البيت رفعاً، وهو قول النابغة الذبياني:

قَالَتْ أَلا ليْتَما هذا الحَمامُ لنا * إلى حَمَامَتِنا أَوْنِصْفُهُ فَقَدِ [٦٧]

فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قوله تعالى: ﴿إِن اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً﴾ [٦٨]، أو يكون بمنزلة قوله: إنَّما زيدٌ منطلقٌ." [٦٩]

أما إذا دخلت (ما) على باقي أخواتِها، فخلافٌ فيه عند النحويين بين الإلغاء والإعمال.

وقد ذكر الشلوبين أقوال النحويين في هذه المسألة وانتصر لرأي سيبويه على الآراء الأخرى، ولم يذكر منها إلا رأيًا واحدًا ولم ينسبه لأصحابه، فقال:" وقوله وموضع السماع (ليت). يعني سماع

---

(٦٤) من الآية (٧٣) النساء.

(٦٥) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٢٢/١، وهمع الهوامع للسيوطي ١٤٤/١.

(٦٦) يُنظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص١٧٤، ورصف المباني للمالقي ص٢٩٨.

(٦٧) البيت من البسيط، للنابغة الذبياني، يُنظر: ديوانه ص١٦، وهو فى: الكتاب لسيبويه ١٣٧/٢، والخصائص لابن جني ٤٦٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٨، والإنصاف للأنباري ٤٧٩/٢، والأمالي لابن الشجري ١٤٢/٢، وأوضح المسالك لابن هشام ٣٤٩/١، ومغنى اللبيب لابن هشام ٢٨٦/١، والهمع للسيوطي ١٤٤/١، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٢٢٥/١، والشاهد في (ليتما هذا الحمام)؛ حيث روى برفع (الحمام) على إهمال (ليت) لاتصال (ما) بها، وروى بالنصب على الإعمال لعدم زوال اختصاصها بالأسماء.

(٦٨) من الآية (٢٦) البقرة. وهى قراءة الضحاك، وابن أبى عبلة، أما قراءة الجمهور فهي بنصب (بعوضة). يُنظر: (البحر المحيط لأبي حيان ١٣٣/١).

(٦٩) يُنظر: الكتاب لسيبويه ١٣٧/٢.

العمل وإلا فالإلغاء مسموع في غيرها نحو: لعلما أنت عالم، وصدق إن موضع السماع في هذه المسألة إنما هو في (ليت)، ويعني بذلك اختلاف الروايتين في قوله:... ألا ليتما هذا الحمام لنا وهذا الحمام لنا بالرفع، فاختلف النحويون في حمل سائر أخوات ليت عليها في هذين الوجهين وذلك أنّه لم يسمع في البواقي من أخوات ليت إلا الإلغاء ولم يسمع فيها الإعمال، فقال بعضهم: لا فرق بين ليت وأخواتها في القياس، وقد سمع في ليت الوجهان فينبغي أن تكون الباقي كذلك. وقال بعضهم الذي ورد به السماع في الباقي إنما هو الإلغاء لا الإعمال ومع الإعمال يكون دخول الحرف، كخروجه من جهة اللفظ، ومن جهة المعنى إذ ليس له معنى إلا التوكيد، وليس ذلك من أصل الحروف فينبغي ألا يُقال إلا ما سمع، ونحن لم نسمعه إلا في ليت فلا نقول به إلا فيها، ولا نقيس عليها شيئاً من أخواتها في ذلك، إذ ليس على أصل الحروف، ولا ينبغي أن يقال منها إلا ما. وهو لم يُسمع في الباقي فلا يُقال به فيه، وقد سُمع الإلغاء في الباقي وهو ليس خارجاً عن الأصل؛ لأن الحرف الذي هو (ما) في ذلك دخل لك العمل عن العامل، ولم يكن هناك مانع يمنع من الإلغاء، وكان هناك ما يمنع من الإعمال فلذلك ينبغي أن يقال في الباقي بالإلغاء لا بالإعمال وبه قال سيبويه وهو الصواب".(٧٠)

فقد انتصر الشلوبين لرأي سيبويه في أن (ما) الزائدة إذا اتصلت بـ (إنَّ) وأخواتها فلا يجوز فيها الإعمال باستثناء (ليت) فيجوز فيها الإعمال والإلغاء.

وقد اختلف النحويون في حكم قياس أخوات (ليت) عليها في جواز الإعمال والإلغاء إذا اتصلت بها (ما) على عدة أقوال، بيانها على النحو الآتي:

المذهب الأول: مذهب سيبويه (٧١) والأخفش (٧٢) حيث ذهبا إلى أنه يجوز الإعمال والإلغاء في (ليْتَ) وحدها إذا اتصلت بها (ما) وحدها دون أخواتها، فيُقال: ليْتَما زيداً قائمٌ، وليْتَما زيدٌ قائمٌ، وباقي أخواتها لا يجوز فيها إلا الإلغاء؛ وذلك لزوال اختصاص هذه الأحرف بالأسماء، فإذا دخلت عليها (ما) كفَّتها عن العمل ولزمها الإهمال وذلك كقوله تعالى:﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُم إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾(٧٣)، وقوله: ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إلى الموتِ وهُم يَنْظُرُونَ﴾.(٧٤)

وذهب ابن هشام مذهب سيبويه والأخفش في عدم قياس أخوات (ليت) عليها، فقال: "وتتصل (ما) الزائدة بهذه الأحرف فتكفَّها عن العمل وتُهيّئها للدخول على الجمل إلا (ليْتَ) فتبقي

(٧٠) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٧٨٦/٢.
(٧١) يُنظر: الكتاب لسيبويه ١٣٨/٢.
(٧٢) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤١٩/١.
(٧٣) من الآية (١٠٨) الأنبياء.
(٧٤) من الآية (٦) الأنفال.

على اختصاصها، ويجوز إعمالها وإهمالها".[٧٥] وقد تبِع سيبويه واختار مذهبه جمعٌ من النحويين منهم ابن يعيش[٧٦]، وابن مالك[٧٧]، والرضي[٧٨]، والمالقي[٧٩]، والسيوطي.[٨٠]

وقد علَّل السيوطي منع إعمال باقي أخوات (ليْتَ) عند اتصالها بـ (ما) الزائدة، فقال: "... ، ويُوصَل بها الباقي، فتكفها عن العمل وتلزم الإهمال، كقوله تعالي: ﴿ إِنَّمَا اللهُ إِلَـهٌ وَاحِدٌ﴾، والفرق بينها وبين (ليْتَ): أن (ليْتَ) أشبه بالأفعال منها، ولذا لزمتها نون الوقاية بخلاف البواقي. وأنها تختص بالأسماء، فلا تدخل على الأفعال بخلاف البواقي فإنها تدخل عليهما معاً، كقوله تعالي: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً﴾ [٨١]، وقوله تعالي: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾"[٨٢].[٨٣]

<u>المذهب الثاني</u>: مذهب جماعة من النحويين منهم الزجاجي [٨٤] وابن السراج [٨٥] وابن مالك [٨٦]؛ حيث ذهبوا إلى جواز الإعمال قياساً على ما سُمع في (ليت).

وذكر أبو حيان مذهب هؤلاء النحويين، فقال: " المذهب الثاني: أنه يجوز فيها كلها أن تكون (ما) معها كافة فلا تعمل وزائدة فتعمل، وهذا مذهب الزجاجي والزمخشري".[٨٧]

يقول ابن السراج عن حكم اتصال (ما) بـ(إنَّ) وأخواتها: "وتدخل (ما) زائدة على (إنَّ) على ضربين: فمرة تكون مُلغاة دخولها كخروجها لا تُغيِّر إعراباً، تقول: إنَّما زيداً منطلقٌ، وتدخل على (إنَّ) كافة

---

(٧٥) أوضح المسالك لابن هشام ٣٤٧/١.

(٧٦) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٨ .

(٧٧) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤١٨/١.

(٧٨) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٤٨/٢.

(٧٩) يُنظر: رصف المباني للمالقي ص٢٩٩.

(٨٠) يُنظر: همع الهوامع للسيوطي ٤٥٨/١.

(٨١) من الآية (١١٥) المؤمنون.

(٨٢) من الآية (٦) الأنفال.

(٨٣) يُنظر: همع الهوامع للسيوطي ٤٥٩/١.

(٨٤) يُنظر: الجمل في النحو للزجاجي ص٣٠٤.

(٨٥) الأصول في النحو لابن السراج ٢٣٢/١.

(٨٦) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢.

(٨٧) التذييل والتكميل لأبي حيان ١٤٧/٥.

للعمل فتبني معها بناءً فيبطل شبهها بالفعل، فتقول: إنَّما زيدٌ منطلقٌ. فـ(إنَّما) هاهنا بمنزلة فعل مُلغَي مثل: أشْهدُ لزيدٍ خير منك." (٨٨)

ونص الزمخشري على أن جواز الإعمال في أخوات (ليت) قياساً على ما سُمع في (ليت)، فقال:"وهي إن، وأن، ولكن، وكان، وليت، ولعلّ، وتلحقها (ما) الكافة فتعزلها عن العمل... ومنهم من يجعل (ما) مزيدة، ويُعملها، إلا أن الإعمال في (كأنما) و(لعلما) و(ليتما) أكثر منه في (إنما) و(أنما) و(لكنما)".(٨٩)

ووافق ابن مالك مذهب ابن السراج في جواز الإعمال في جميع أخوات (ليْتَ) عند اتصالها بـ (ما): فقال: "وأَجْرى ابنُ السراج غير ليتما مجراها قياساً. وذكر ابن بَرهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: إنَّما زيداً قائمٌ. فأعمل مع زيادة (ما)، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب، وهذا النقل الذي ذكره ابن بَرهان، رحمه الله، يُؤيِّد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياساً، وإن لم يثبت سماع في إعمال جميعها. وبقوله أقول في هذه المسألة ومن أجل ذلك قلتُ: القياس سائغ".(٩٠)

وبعد استعراض أقوال النحويين حول هذا الخلاف، يمكن القول:

إن الرأي الراجح هو ما ذهب إليه سيبويه وانتصر له الشلوبين من أنه يجوز الإعمال والإلغاء في (ليْتَ) وحدها إذا اتصلت بها (ما) دون أخواتها، ولا يجوز قياس أخواتها عليها في جواز الإعمال والإهمال؛ لأن (ما) إذا اتصلت بأخوات (ليت) فتكفها عن العمل وتلزم الإهمال وتُهيِّئها للدخول على الجمل، كقوله تعالي: ﴿ إِنَّمَا اللهُ إِلَـهٌ وَاحِدٌ﴾، أما ليت فيجوز فيها الإعمال والإهمال؛ لأنها أشبه بالأفعال من أخواتها، ولذا لزمتها نون الوقاية بخلاف البواقي. وأنها تختص بالأسماء، فلا تدخل على الأفعال بخلاف البواقي فإنها تدخل عليهما معاً، كقوله تعالي:﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً﴾.

*****

(٨٨) الأصول في النحو لابن السراج ٢٣٢/١.

(٨٩) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص٣٧٩.

(٩٠) شرح التسهيل لابن مالك ٤١٩/١.

عامل النصب في المفعول لـه

المفعول له: هو المصدر المعلّل به حدث شاركه في الوقت ظاهرًا أو مقدرًا، والفاعل تحقيقًا أو تقديرًا.(٩١)

ويُسمى المفعول لأجله، ومن أجله، وذلك نحو:(جئت؛ رغبة فيك).(٩٢) واشترط النحويون في انتصاب المصدر الواقع مفعولًا له عدة شروط:(٩٣)

الأول: المصدرية؛ لأن المصدر يشعر بالعلية، أما الذوات فلا تكون في الغالب عللًا للأفعال.

وقد وضّح أبوحيان أهمية هذا الشرط عند النحويين، فقال:" تظافرت نصوص النحوِيين على اشترَاط المصدرية في المفعول له وذلك أن الباعث إنما هو الحدث لا الذوات".(٩٤)

الثاني: كونه (قلبيا) أي: من أفعال النفس الباطنة (كالرغبة)؛ لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل، والحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك.

الثالث: إبانة التعليل؛ لأنه الباعث على الفعل.

الرابع: اتحاده مع عامله في الوقت والفاعل، نحو: (تأهبت السفر) و(جئتك محبتك إياي).

فإذا فقد شرط من هذه الشروط تعين جره بحرفٍ من حروف التعليل كـ (اللام) أو (من) أو (في) أو (الباء).(٩٥)

وفي ناصب المفعول له خلاف بين النحويين، وقد عرض الشلوبين لبعض آراء النحويين، وانتصر لرأي سيبويه على بقية الآراء دون نسبتها لأصحابها، فقال:"وشرط انتصابه أن يكون مصدرًا، وفعلًا لفاعل الفعل المعلَّل، ومقارنًا له في الوجود. وانتصابه بإسقاط حرف الجر على رأي سيبويه وعلى رأي: انتصاب المصدر الملاقي في المعنى، لأنّ (الضرب) مثل أدب في المعنى، فيخرج من هذا الباب على هذا الوجه، والأول أجود لأنّ المصدر هنا ليس معناه كمعنى الأدب في قولك: ضربته أدبًا؛ لأنه ليس كل ضرب أدبًا، ولا كلّ مجيء طمعًا، ففارق المصدر الملاقي في المعنى، في نحو قولهم: حبسته منعًا، وآليت حِلفة".(٩٦)

---

(٩١) يُنظر: التذييل والتكميل لأبي حيان٢٣٢/٧.

(٩٢) يُنظر: أوضح المسالك لابن هشام ١٩٧/٢.

(٩٣) يُنظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٣٨٣/٣، وأوضح المسالك لابن مالك ١٩٧/٢، وهمع الهوامع للسيوطي ٩٩/٢.

(٩٤) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٣٨٣/٣، ويُنظر: التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٥٠٩/١.

(٩٥) أوضح المسالك لابن هشام ١٩٧/٢، وشرح الألفية لابن عقيل ٢/ ١٨٦.

(٩٦) التوطئة للشلوبين ص ٣٤٥.

وانتصر الشلوبين لرأي سيبويه بأن المفعول له ينتصب بإسقاط حرف الجر وعلَّل لانتصاره له، وذكر الرأي الآخر المخالف لرأي سيبويه القائل بأن: المفعول له ينتصب انتصاب المصادر، وأغفل نسبته لأصحابه. وهذا الرأي للكوفيين.

هذا وقد اختلف النحويون في عامل المفعول له على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب سيبويه[٩٧] وجمهور البصريين[٩٨]؛ حيث ذهبوا إلى أن العامل في المفعول له، الفعلُ الذي قبله على تقدير حذف اللام نحو: (جئتك طمعًا في بِرّك، وقصدتك ابتغاءَ معروفِك) وكان الأصل فيه: (جئتك للطمع في بِرّك)، و(قصدتك للابتغاء في معروفك)، إلا أنه حذف اللام، فاتصل الفعل به فنصبه.

يقول سيبويه:"هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر... وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذلك مخافة فلانٍ وإِجّخَارَ فلانٍ... وفعلت ذاك أجل كذا وكذا. فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لم فعلت كذا وكذا، فقال: لكذا وكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله".[٩٩]

وذكر الشيخ خالد الأزهري مذهب جمهور البصريين، فقال في حديثه عن اختلاف النحويين حول هذه المسألة: "واختُلف في ناصب المفعول له، فقال جمهور البصريين: منصوب بالفعل على تقدير لام العلة ".[١٠٠]

وقد سار على درب البصريين وحذا حذوهم جماعة من النحويين، منهم: ابن السراج[١٠١] وابن جني[١٠٢] والأنباري[١٠٣] وابن يعيش[١٠٤] وابن مالك[١٠٥] والرضي[١٠٦] وأبوحيان[١٠٧] وابن هشام[١٠٨] والسيوطي[١٠٩].

---

(٩٧) يُنظر: الكتاب لسيبويه ١/ ٣٦٩.

(٩٨) يُنظر: المقتضب للمبرد ٢/ ٣٤٧، واللمع لابن جني ص٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٣٨٣/٣، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٥٠٩/١.

(٩٩) الكتاب لسيبويه ١/ ٣٦٧.

(١٠٠) التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٥١٤/١.

(١٠١) يُنظر: الأصول في النحو لابن السراج ١/ ٢٠٦.

(١٠٢) يُنظر: اللمع لابن جني ص ٥٠.

(١٠٣) يُنظر: أسرار العربية للأنباري ص١٨٦.

(١٠٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٢.

(١٠٥) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٦.

(١٠٦) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٠.

(١٠٧) يُنظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/ ١٣٨٣.

(١٠٨) يُنظر: شرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢/ ٢٠٣.

(١٠٩) يُنظر: همع الهوامع للسيوطي ٢/ ٩٩.

يقول الأنباري في معرض حديثه عن العامل في المفعول له: العامل في المفعول له، الفعلُ الذي قبله؛ نحو: (جئتك طمعًا في بِرِّك، وقصدتك ابتغاء معروفك) وكان الأصل فيه: (جئتك للطمع في بِرِّك)، و(قصدتك للابتغاء في معروفك)، إلا أنه حذف اللام، فاتصل الفعل به، فنصبه".(١١٠)

وصحح السيوطي مذهب سيبويه، وعلَّل ذلك بقوله:" وَاختُلف فِي ناصبه فَالصحِيح وعليه سيبويه والفارسي أَن ناصبه مفهم الحدث نصب المفعول به المصاحب فِي الأصل حرف جر؛ لأنه جواب له والجواب أبدا على حسب السؤال فقولك في جواب لم ضربت زيدا ضَربته تأديبا أَصله للتأديب إلا أَنه أسقط اللام وَنصب ولهذا تُعاد إليه فِي مثل ابتغاء الثواب تصدقت له؛ لأن الضَّمِير يرد الأشياء إلى أصلها".(١١١)

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بعدة أدلة منها:

١- جواز دخول اللام عليه فتقول: (جئتك للإكرام) ولا يجوز في نحو: (ضربت ضربًا) أن يقال: (ضربت للضرب) ولا (قعدت للقعود).(١١٢)

٢- أنه في جواب لمه، والجـواب أبداً على حسب السؤال في مختار كلامهم، فينبغي في جـواب من قال: لم ضـربت زيداً؟ أن يُجاب بضربته للتأديب، إلا أنه أسقط اللام ونصبه لشبهه بالمصدر؛ ألا ترى أنه دخل معنى ضربت زيـداً تأديباً: أدبت زيـداً بضربي له تأديباً، فانتصب لذلك. (١١٣)

٣- أنك إذا أضمرت المصدر المنصوب على أنه مفعول من أجله وصل الفعل إلى ضميره باللام، نحو: (ابتغائي ثواب الله هو الذي تصدقت له) فدل الوصول للضمير باللام على أن الأصل أن يصل إلى الظاهر باللام؛ لأن المضمرات كثيرًا ما ترد الأشياء إلى أصولها. (١١٤)

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين؛ (١١٥) حيث ذهبوا إلى أنه ينتصب انتصاب المصدر أي: بالفعل المقدم عليه؛ لأنه ملاقٍ له في المعنى وإن خالفه في الاشتقاق وذلك نحو: (ضربت زيدًا تقويمًا له) فكأنك قلت: (قوَّمت زيدًا بضربي له تقويمًا).

---

(١١٠) أسرار العربية للأنباري ص١٨٦.

(١١١) همع الهوامع للسيوطي ٢/ ٩٩.

(١١٢) يُنظر: شرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢/ ٢٠٤.

(١١٣) يُنظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٣٦/٧.

(١١٤) يُنظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٣٦/٧، وشفاء العليل للسلسيلي ٤٦١/١.

(١١٥) يُنظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/ ١٣٨٣، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢٣٦/٧، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/ ٩٩، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ١/ ٥١٤..

وأشار أبو حيان إلى مذهب الكوفيين بقوله:" وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط الحرف، ولذلك لم يترجموا له كأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي، فإذا قلت: ضربت زيدًا تقويمًا، فكأنك قلت: قومت زيدًا بضربي له تقويمًا وجئت إكرامًا لك فكأنك قلت: أكرمتك بمجيء كذا إكرامًا".(١١٦)

ويتَّضح مذهب الكوفيين في إعراب الفراء وتفسيره لقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ (١١٧)؛ حيث يقول:" فنصب (حَذَرَ) على غير وقوعٍ من الفعل عليه، لم ترد يجعلونها حذرًا؛ إنما هو كقولك: أعطيتك خوفًا وفَرَقًا. فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف؛ فنصبه على التفسير ليس بالفعل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾.(١١٨)... والمعرفة والنكرة تُفسران في هذا الموضع، وليس نصبه على طرح (من)".(١١٩)

المذهب الثالث: مذهب الزجاج وقد اختلف النحويون في النقل عنه، فابن مالك نقل عنه أنه منصوب نصب نوع المصدر؛ حيث يقول:" وزعم الزجاج أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر". (١٢٠) ونقل عنه أبوحيان (١٢١)، وابن هشام (١٢٢) والشيخ خالد الأزهري (١٢٣) والسيوطي(١٢٤) أن ناصبه فعل مقدر من لفظه.

يقول أبو حيان موضَّحًا مذهب الزجاج: "ومذهب الزجاج أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه واجب الإضمار". (١٢٥)

وأشار السيوطي إلى مذهب الزجاج، فقال:" وذهب الزجاج فيما نقل ابن عصفور عنه إلى أنه ينتصب بفعل مضمر من لفظه فالتقدير في جئت إكرامًا لك، أكرمتك إكرامًا لك، حذف الفعل وَجعل المصدر عوضًا من اللفظ به فلذلك لم يظهر". (١٢٦)

---

(١١٦) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/ ١٣٨٤، ويُنظر: همع الهوامع للسيوطي ٢/ ٩٩.
(١١٧) من الآية (١٩) البقرة.
(١١٨) من الآية (٩٠) الأنبياء.
(١١٩) معاني القرآن للفراء ١/ ١٧.
(١٢٠) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٦.
(١٢١) يُنظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/ ١٣٨٣، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢٣٦/٧.
(١٢٢) يُنظر: شرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢/ ٢٠٤.
(١٢٣) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ١/ ٥١٤.
(١٢٤) يُنظر: همع الهوامع للسيوطي ٢/ ٩٩.
(١٢٥) التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٣٦/٧.
(١٢٦) همع الهوامع للسيوطي ٢/ ٩٩.

ولعل السبب في اضطراب النقول عن الزجاج هو اضطراب النصوص الواردة في كتابه معاني القرآن حيث قال: "وقوله عز وجل:﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾.[١٢٧] وإنما نصبت (حَذَرَ) لأنه مفعول له، والمعنى: يفعلون ذلك لحذر الموت، وليس نصبه لسقوط اللام، وإنما نصبه أن في تأويل المصدر كأنه قال (يحذون حذرًا)، لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدل على حذرهم الموت".[١٢٨] وقال في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْراً﴾ أمَّا (أَنْ يَفْقَهُوهُ) فمنصوب على أنه مَفْعولٌ له، والمعنى وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً، لكراهة أن يفقهوه فلما حُذفت اللام نصبت الكراهة، ولما حُذفت الكراهة انتقل نصبها إلى أنْ".[١٢٩]

يتبين من خلال النصوص الواردة عن الزجاج اضطرابه في إعراب النصوص؛ حيث تعددت أقواله في ناصب المفعول له، فمرة ينصب المفعول له على تأويل المصدر كما ورد في النص الأول ومرة أخرى يكون الناصب عنده إسقاط اللام كما ورد في النص الثاني. فما ورد من اضطراب النصوص الواردة عن الزجاج يرد مذهبه ويضعفه.

وقد عبر أبوحيان عن اضطراب النقول عن الزجاج بقوله:"واختلف في النقل عن الزجاج، فنقل ابن مالك عنه مَرَّةً أنه انتصب نصب نوع المصدر، ومرة نقل عنه أن مذهبه مذهب سيبويه، ونقل ابن عصفور أنه انتصب بفعل من لفظه واجب الإضمار، وقال: نص على ذلك الزجاج في كتاب المعاني له".[١٣٠]

وقد ردَّ ابن مالك مذهب الزجاج، معلِّلاً بقوله:"وزعم الزجاج أنه منصوب نصب نوع المصدر ولو كان كذلك لم يجز دخول لام الجر عليه كما لا يدخل على الأنواع نحو: (سار الجِمزَى وعدا البِشكى)، ولأن نوع المصدر يصح أن يضاف إليه كل ويخبر عنه بما هو نوع له كقولك: كل جَمَزَى سَيْرٌ، ولو فعل ذلك بالتأديب والضرب من قولك (ضربته تأديبًا) لم يَصح، فثبت بذلك فساد مذهب الزجاج".[١٣١]

وبعد استقصاء آراء النحويين حول هذه المسألة واستعراض أدلتهم، يمكن القول:

---

(١٢٧) من الآية (١٩) البقرة.

(١٢٨) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٩٧.

(١٢٩) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢٣٦.

(١٣٠) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/ ١٣٨٣.

(١٣١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٦.

إن الرأي الراجح والأولى بالقبول في هذه المسألة هو ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين؛ وانتصر فيه الشلوبين لرأي سيبويه من أن ناصب المفعول له هو الفعل الذي قبله بتقدير لام محذوفة؛ وذلك لصحة دخول اللام عليه في نحو: ضربت ابني تأديبًا، فكأنك قلت: ضربته للتأديب؛ ولأن المفعول له المستوفي لشروط النصب يجوز فيه الجر بلام العلة أيضاً.

ومما يقوي هذا المذهب أيضاً قوة ما استدل به البصريون على مذهبهم وكذلك خلوه من الاعتراضات التي وُجهت إلى الآراء الأخرى، ويقويه أيضاً أنه ارتضاه وأخذ به جمعٌ كبير من النحويين.

*****

الاختلاف في فعلية (حاشا)

تأتي (حاشا) في الكلام على ثلاثة أقسام: الأول: أن تكون فعلاً ماضيًا بمعنى (استثنى)، ومضارعها (أُحاشي). والثاني: أن تكون للتنزيه كقولهم: (حاشا لزيد)، و(حاشا) هذه ليس معناها الاستثناء، بل معناها التنزيه عما لا يليق بالمذكور. والثالث: أن تكون من أدوات الاستثناء نحو: (قام القوم حاشا زيدٍ) (١٣٢) وقد اختلف النحويون في (حاشا) الاستثنائية أحرف هي أم فعل أم تحتملهما؟

وقد عرض الشلوبين خلاف سيبويه والمازني والمبرد وانتصر لرأي سيبويه بأن (حاشا) لا تُستَعمل إلا حرف جر دائماً، فقال:" ومما اتفق عليه أن يكون حرفاً، واختلف في أنّه يكون فعلا (حاشا) هو رأي المبرد والمازني، أعني كونها فعلاً، وحكى المازني: اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبغ، ورأي سيبويه أنها لا تكون إلا حرف جر، وكأن تلك الحكاية شاذة عنده، فلم يعتد بها أو لم يسمعها، ويقوي مذهبه في ذلك أنها لا تكون صلة لما كما تكون عدا وخلا صلتين لها، ولو كانت فعلاً لكانت صلة لما المصدرية كما يكونان صلتين لها، ويقويه أيضا أنك تقول: حاشاي، ولا تقول حاشاني، ولو كانت فعلا للزمت نون الوقاية".(١٣٣) وقد انتصر لرأي سيبويه في موضع آخر؛ معتمداً على صحة مذهبه بالسماع، فقال:" ومما اتفق على أنه يكون حرفاً، واختلف في أنه يكون فعلاً حاشى، وسبب اختلافهم في السماع الذي استند إليه في ذلك، وهو قول الأعرابي: اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشى الشيطان وأبا الأصبع، هل يُجعَل أصلاً فيُحمَل عليه، أو لا يُجعَل أصلاً ويُطرح ولا يلتفت إليه لقلته، وكون الأكثر على خلافه، وهذا هو الذي ينبغي أن يُقال به، وهو مذهب سيبويه".(١٣٤)

واختلف النحويون حول حقيقة (حاشا) من حيث الحرفية والفعلية على أربعة مذاهب:

<u>المذهب الأول</u>: مذهب سيبويه (١٣٥) وأكثر البصريين؛ (١٣٦) حيث ذهبوا إلى أن (حاشا) حرف جر يجر ما بعده، وهو وما بعده في موضع نصب بما قبله، وفيه معنى الاستثناء كما أن (حتى) حرف جر يجر ما بعده، وفيه معنى الانتهاء، وذلك نحو: (قام القومُ حاشا زيدٍ).(١٣٧)

---

(١٣٢) يُنظر: الجنى الداني ص٥٥٨ ، ومغني اللبيب لابن هشام ٢/ ٢٤٩ .

(١٣٣) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٣ /٩٩٤ .

(١٣٤) التوطئة للشلوبين ص٣٠٨.

(١٣٥) يُنظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٤٩، ومعاني الحروف للرماني ص١١٨، وأسرار العربية للأنباري ص٢٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٤ .

(١٣٦) يُنظر: الإنصاف للأنباري ١/ ٢٧٨ ، والجنى الداني للمرادي ص٥٦١، والمغني لابن هشام ٢/ ٢٥٦، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/ ٢١٢.

(١٣٧) الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٤ .

وصرَّح سيبويه برأيه، فقال:"وأما (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده، كما تجر (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء". (١٣٨)

وقال أبوحيان موضَّحاً مذهب سيبويه:"والذي يظهر لي أن سيبويه لا ينكر أن ينطق بها فعلاً لغير الاستثناء، ففي الاستثناء حرف، وفي غيره فعل، تقول: قد فعل زيدٌ كذا، فنقول: حاشى له يفعل كذا، ومعناه: جانبه ذلك الفعل".(١٣٩) وقد صحَّح هذا المذهب وارتضاه أغلب النحويين كالرماني(١٤٠) والأنباري(١٤١)، وابن عصفور(١٤٢)

واحتج سيبويه ومن تبعه على حرفيتها: بأنه لا يجوز دخول (ما) المصدرية عليها، كسائر أفعال الاستثناء فلا يقال: (قاموا ما حاشا زيدًا)، كما يقال: (قاموا ما خلا زيدًا، وما عدا زيدًا) وهذا يدل على أنه حرف إذا لم يجز أن يجعل صلة لـ (ما).(١٤٣) كما احتجوا أيضاً: بمجيئ الاسم مجروراً بعدها، ولم يُحفظ النصب بعدها. وأيضاً أنهم قالوا:(حاشاي) ولو كانت فعلاً لقيل (حاشاني) بنون الوقاية كما يقال: (عاطاني) و(راماني).(١٤٤)

وعلَّق الفارسي على كلام سيبويه وما احتج به على مذهبه بقوله:" يقول- أي سيبويه- فلا يكون (حاشا) إلا حرفا، إذ لو كان فعلاً لجاز أن يكون صلة لما، فكانت تكون معه بمنزلة المصدر، مثل (أن) والفعل، فلما لم يكن ذلك فيه علم أنه حرف". (١٤٥)

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين؛ (١٤٦) فقد ذهبوا إلى أن (حاشا) فعل ماضٍ، وأن الجر بعدها بلام مقدرة فـ(حاشا) زيدًا؛ أصلها (حاشا لزيدٍ) لكن كثر الكلام بها، فأسقطوا اللام، وخفضوا بها.(١٤٧)

---

(١٣٨) الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٤٩.

(١٣٩) التذييل والتكميل لأبي حيان ٨/ ٣١٤.

(١٤٠) يُنظر: معاني الحروف للرماني ص١١٨.

(١٤١) يُنظر: أسرار العربية للأنباري ص٢٠٩.

(١٤٢) يُنظر: وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٥٤.

(١٤٣) يُنظر: الإنصاف للأنباري ١/ ٢٨٠، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٣٥٤.

(١٤٤) يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٣٥٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٢٥.

(١٤٥) التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٢/٧٦.

(١٤٦) يُنظر: الإنصاف للأنباري ١/ ٢٧٨، وأسرار العربية للأنباري ص٢٠٨، ورصف المباني للمالقي ص١٧٩، وائتلاف النصرة ص١٧٧، وهمع الهوامع ٢/ ٢١٢.

(١٤٧) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٥.

ووضَّح الأنباري مذهب الكوفيين فقال:" ذهب الكوفيون إلى أن (حاشا) في الاستثناء فعل ماض"[١٤٨] وقال أبوحيان:"وقال بعض الكوفيين هي فعل استعملت استعمال الحروف، فحذف فاعلها".[١٤٩] واستدل أصحاب هذا المذهب على فعلية (حاشا) بعدة أمور:

١- أنه يأتي متصرفاً فيُقال: حاشيته، أحاشيه،[١٥٠]، والدليل على تصرفها قول النابغة:

ولا أَرَى فَاعِلاً في الناسِ يُشْبِهُهُ * ولا أُحَاشِي من الأقوامِ من أحدِ[١٥١]

فاستعمل (المضارع) من حاشا، فدل على أنها متصرفة، والتصرف من خصائص الأفعال.

٢- ورود النصب بها فيما حكاه أبو عمرو الشيباني [١٥٢]، وأبوزيد الأنصاري [١٥٣] أنه قال: "سمعت أعرابيًا يقول: (اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان، وأبا الإصبع) فنصب حاشا " .[١٥٤]

٣- أن الحذف يدخلها، فيقال: حاش الله، وقد قرأ القراء إلاَّ أبا عمرو﴿حاشَ للهِ﴾ [١٥٥] بحذف الألف، والحذف إنَّما يكون في الاسم والفعل، لا في الحرف.

٤- أن حرف الجرِّ يتعلق بِها في قولك: حاشا لزيدٍ، ولو كانت حرف جرٍّ لم تدخل على اللام؛ لأن الحرف لا يدخل على الحرف.

وما استدل به الكوفيون على مذهبهم ردَّه بعض النحويين وأبطلوه. فما استدلوا به على فعلية (حاشا) بقول الشاعر:"ولا أُحَاشِى من الأقوامِ من أحدِ"، رُدَّ: بأن التصرف لا يدل على الفعلية، فإن الحرف تصرف منه فعل كقولك: (سألته حاجة فلولا) أي قال: لو كان كذا، ويُقال: (بسمل) إذا قال: (بسم الله)، وهلل إذا قال: (لا إله إلا الله) وهو كثير. [١٥٦]

---

(١٤٨) الإنصاف للأنباري ١/ ٢٧٨.

(١٤٩) التذييل والتكميل لأبي حيان ٨/ ٣١٤.

(١٥٠) يُنظر: الإنصاف للأنباري ١/٢٨٠، التبيين للعكبري ص٣٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٨٥.

(١٥١) البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٣٤، والإنصاف للأنباري ١/ ٢٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٥، والجنى الداني للمرادي ص٥٩٩، وخزانة الأدب للبغدادي ٣/ ٤٠٣، وبلا نسبة في المغني ٢/ ٢٥١، والهمع ٢/ ٢١٣، والشاهد في: (وما أحاشي)؛ حيث استشهد به على فعلية (حاشا) بدليل تصرفها.

(١٥٢) يُنظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٨/ ٣١٨، والجنى للمرادي ص٥٦٢، والمغني لابن هشام ٢/ ٢٥٧.

(١٥٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٥، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٣١٨/٨.

(١٥٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٥/٢، والجنى للمرادي ص٥٦٢ .

(١٥٥) قال ابن خالويه: فالحجة لمن أثبتها أنه أخذه من قولك: حاشى يحاشى، والحجة لمن حذف أنه اكتفى بالفتحة من الألف فحذفها. يُنظر: الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ص١٩٥.

(١٥٦) يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٣٥٧، واللباب للعكبري ١/ ٣١٠.

– أما قولهم:(إن لام الجر تتعلق به) فقد رُدَّ: بأن اللام في قولهم: (حاش لله) زائدة لا تتعلق بشيء كقوله تعالى: ﴿وفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾[١٥٧] فإن التقدير فيه: (يرهبون ربهم)، واللام زائدة لا تتعلق بشيء، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[١٥٨] أي: ولا تلقوا أيديكم. وإنما زيدت اللام مع هذا الحرف تقوية له، لما كان يدخله من الحذف، فدل على أنه ليس فعلاً وأنه حرف.[١٥٩]

المذهب الثالث: مذهب جماعة من النحويين منهم أبو عمرو الشيباني[١٦٠]، والأخفش[١٦١]، والجرمي[١٦٢]، والمازني[١٦٣] والمبرد[١٦٤]، والزجاج[١٦٥]، وابن مالك[١٦٦]؛ حيث ذهبوا إلى أن (حاشا) تستعمل كثيرًا حرف جر، وتُستعمل قليلاً فعلاً متعديًا جامدًا فتنصب ما بعدها.

ونُسب هذا الرأي أيضاً إلى الفراء.[١٦٧] يقول المبرد عن أدوات الاستثناء: "وما كان حرفًا سوى (إلا) فحاشا، وخلا، وما كان فعلاً فـ(حاشا، وخلا) وإن وافقا لفظ الحروف، وعدا، ولا يكون".[١٦٨] وقد أشار ابن مالك إلى نسبة هذا المذهب إلى الفراء، فقال: "وأجاز الفراء نصب المستثنى بـ(حاشا) وخفضه".[١٦٩]

---

(١٥٧) الآية (١٥٤) الأعراف.

(١٥٨) الآية (١٩٥) البقرة.

(١٥٩) يُنظر: أسرار العربية للأنباري ص٢١٠، واللباب للعكبري ١/ ٣١٠.

(١٦٠) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٨/ ٣١٨، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢/ ٦٨٨، والجنى الداني للمرادي ص٥٦٢.

(١٦١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢، والجنى الداني للمرادي ص٥٦٢ وشرح الألفية لابن عقيل ٢/ ٢٣٨.

(١٦٢) يُنظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٣١٨/٨، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٦٨٨/٢، ومغني اللبيب لابن هشام ٢/ ٢٥٧.

(١٦٣) يُنظر: المصادر السابقة نفسها.

(١٦٤) المقتضب للمبرد ٤/ ٣٩١.

(١٦٥) يُنظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٨/ ٣١٨، والجنى الداني للمرادي ص٥٦٢، ومغني اللبيب لابن هشام ٢/ ٢٥٧.

(١٦٦) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٢٥، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٣٨/٢.

(١٦٧) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٢٦، ومغني اللبيب ٢٥٧/٢، والتصريح للأزهري ١/ ٥٦٧.

(١٦٨) المقتضب للمبرد ٤/ ٣٩١.

(١٦٩) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٢٦.

وقد ارتضى هذا المذهب وأخذ به جمع من النحويين كابن يعيش [١٧٠]، وأبي حيان [١٧١]، والمرادي [١٧٢]، والسيوطي. [١٧٣] واحتج هؤلاء على فعليتها والنصب بِها، بما سمع من العرب، من قول بعضهم: (اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان، وأبا الإصبع) [١٧٤]، وقول الشاعر:

حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إنَّ به * ضَنًّا على الْمَلْحَاةِ والشَّتْمِ[١٧٥]

المذهب الرابع: أن (حاشا) فعل لا فاعل له، وأن الأصل في قولك: حاشا زيد،(حاشا لزيد)، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال، وخفضوا بها محذوفة، ونسب هذا إلى الفراء.[١٧٦]

وردَّ الرضي ما نُسِب إلى الفراء من القول بأن (حَاشَا) فعل لا فاعل له، وعلَّل ذلك بقوله: "وهو بعيد؛ لارتكاب محذورَيْن، إثبات فعلٍ بلا فاعل وهو غير موجود، وجرٌّ بحرف جر مقدر وهو نادر."[١٧٧]

بعد استعراض مذاهب النحويين وأدلتهم في حقيقة (حاشا) يتبين ما يأتي:

- انتصر الشلوبين لمذهب سيبويه على المذاهب الأخرى المخالفة له، بأن (حاشا) حرف جر يجر ما بعده وفيه معنى الاستثناء، من وجوه:

الأول: أنها لا تكون صلة لـ(ما) كما تكون عدا وخلا صلتين لها، ولو كانت فعلاً لكانت صلة لـ(ما) المصدرية كما يكونان صلتين لها.

الثاني: أنها لو كانت فعلا للزمت نون الوقاية، فيُقال فيها: حاشاني، وذلك غير مثبت؛ بل يُقال: حاشاي.

---

(١٧٠) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٥.

(١٧١) يُنظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٨/ ٣١٠.

(١٧٢) يُنظر: والجنى الداني للمرادي ص٥٦٢.

(١٧٣) يُنظر: همع الهوامع للسيوطي ١/ ٢١٠.

(١٧٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢٥.

(١٧٥) البيت من الكامل، للجميح منقذ بن الطماح بن قيس بن طريف، وهو من شواهد: الكشاف للزمخشري ٣٦٧/٢ ، والإنصاف للأنباري ٢٨٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٢ ، ومغني اللبيب لابن هشام ١٢٢/١، وهمع الهوامع للسيوطي ٢٣٢/١ ، والدُرر اللوامع للشُنقيطي ١٩٦/١ . والشاهد في قوله: (حاشا أبا ثوبان) بنصب ما بعد (حاشا)، وبِهذا يُستدل على فعليتها. ويُروى: (حاشا أبى ثوبان)، فتكون حرف جر يفيد الاستثناء، وذكر ابن هشام في المغنى: أن رواية النصب قد تكون على لغة من يُلزم الأسماء الستة الألف . (مغنى اللبيب ١٤١/١).

(١٧٦) يُنظر: رصف المباني للمالقي ص ١٧٩ ، وشرح الكافية للرضى ٢٤٤/١ ، وهمع الهوامع للسيوطي ٢٣٢/١ .

(١٧٧) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٧٧٥/٢.

الثالث: أن ما ورد بكثرة من السماع هو مجيء (حاشا) حرف جر وأن ما ورد من نصب الاسم بعدها فحكاية شاذة لا يُعتد بها سيبويه أو لم يسمعها، وينبغي ألا يُؤخذ بالسماع إلا إذا كان مطرِّداً بكثرة.

والرأي الراجح والأولى بالقبول هو رأي الجرمي والمازني والمبرد، من أن (حاشا) الاستثنائية تُستعمل كثيراً حرفًا جارًا، وقليلًا فعلًا متعديًا فتنصب المستثنى بعدها، فتحتملهما معاً مع أن الأكثر والغالب فيها أن تكون حرف جر؛ وذلك لأن هذا المذهب مدعوم بالسماع الوارد عن العرب شعرًا ونثرًا، فقد ثبت السماع بنصب ما بعدها بما رُوي عن بعض أئمة العرب الثقات كأبي عمرو الشيباني وأبي زيد الأنصاري.

واختار هذا المذهب جماعة كابن السراج[١٧٨] وابن يعيش[١٧٩] والسيوطي[١٨٠] والأشموني[١٨١] فصححه الأشموني معلِّلاً بقوله:" والجر بـ (حاشا) هو الكثير الراجح، ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب، لكن الصحيح جوازه، فقد ثبت بنقل أبى زيد الأنصاري وأبى عمرو الشيباني والأخفش وابن خروف، وأجازه المازني والمبرد والزجاجي".[١٨٢]

ومما يؤيد هذا المذهب أيضاً ويقويه خلوه من الاعتراضات الكثيرة التي وُجهت للمذاهب الأخرى.

أما ما ذهب إليه سيبويه من أنَّها لا تكون إلا حرف جرٍّ، وانتصر لرأيه الشلوبين فالعذر لسيبويه أنه لم يسمع النصب بها عن العرب، فقرَّر أنَّها لا تكون إلا حرف جرٍّ، لكن العلماء الثقات سمعوا ذلك ونقلوه إلينا، ومن سمع حجة على من لم يسمع، وقد اعتذر ابن ولاد لسيبويه في انتصاره له بأن سيبويه وإن اقتصر على أن (حاشا) حرف جرٍّ فإنه لم ينكر النصب بِها، فقال:" لم ينكر سيبويه أن يكون (حاشا) فعلاً في موضع من الكلام البتة، وإنما ذكرها في الاستثناء خاصة، فزعم أن العرب تجرُّ بها في هذا الباب، والفعل لا يجرُّ، وقد يجئ مثل هذا في كلام العرب فتجعل الكلمة في موضع اسماً وفى موضع حرفاً".[١٨٣]

إعراب الضمير الواقع بعد (لولا)

(لولا): هو أحد حروف الشّرط غير الجازمة التي تدخل على الجملة الاسميّة، ويُفيد هذا الحرف امتناع شيء لوجود آخر، وهي عند البصريين والكوفيين حرف مركب من (لو) و(لا)، يقول

---

(١٧٨) يُنظر: الأصول في النحو لابن السراج ٢٨٨/١ .
(١٧٩) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢.
(١٨٠) يُنظر: همع الهوامع للسيوطي ٢٢٣/١.
(١٨١) شرح الألفية للأشمونى ١٦٥/٢.
(١٨٢) المرجع السابق نفسه.
(١٨٣) الانتصار لسيبويه لابن ولاد ص١٧٠.

المالقي عن رأي البصريين والكوفيين:"وقد اتفق الطائفتان أن (لولا) مركبة من (لو) التي هي حرف امتناع لامتناع، و(لا) النافية".(١٨٤)

والاسم الواقع بعد (لولا) الأصل فيه أن يكون ظاهراً، وهو مرفوع بالابتداء عند البصريين وبالفاعلية عند الكوفيين.(١٨٥)

وقد يُكنَّى عن الظاهر بضمير، وإذا وليها ضمير فالقياس والأكثر فيه أن يكون ضمير رفع منفصلاً باتفاق النحويين، فينبغي أن لا يختلف إعرابه عن الاسم الظاهر الواقع بعدها؛ لأن المنفصل يحل محل الاسم، ويُعرب بإعرابه مبتدأ كان أو فاعلاً. وذلك نحو: (لولا أنت لأكرمتهم)، ونحو قوله تبارك وتعالى: ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾.(١٨٦)

وقد يليها ضمير متصل، فيُقال:(لولاك) و(لولاه) و(لولاي)، بوقوع ضمائر النصب والخفض بعدها، وقد أنكر المبرد ذلك وزعم أن (لولا) لا تجر الظاهر ولا المضمر، وأن استعماله خطأ، وأنه لم يرد عن فصيح، فهو لحن في العربية لا يجوز مثله، فقال:"والذي أقوله إن هذا خطأ، لا يصلح إلا أن تقول: لولا أنت، كقوله تعالى: ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ومن خالفنا يزعم أن الذي قلناه أجود، ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بعده".(١٨٧)

وما أنكره المبرد فقد أجازه غيره من النحويين، ولكنهم اختلفوا في إعراب الضمير وموضعه بعد (لولا).

وقد عرض أبو علي الشلوبين خلاف سيبويه والأخفش حول هذه المسألة، وانتصر لرأي سيبويه، فقال:" الحروف التي يجربها، إما حرف فقط، كمن، وإلى، وفى...، ولولا، من المضمر، نحو: لولاك لفعلت، في رأى سيبويه والأخفش يقول: لولا، هنا، غير عاملة على أصلها، والكاف في موضع رفع على الابتداء، والمرفوع بالابتداء من الضمائر ينبغي أن يكون ضمير رفع منفصلاً، فكان القياس أن يكون هذا: لولا أنت، كقوله تعالى: ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾، ولكنه وضع ضمير الخفض موضع ضمير الرفع المنفصل، كقولهم: ما أنت الغداة كأنا. وسيبويه يقول: لولا، تخفض من المضمر خاصة، وإن كانت غير رافعة مع الظاهر، وقول سيبويه أكثر نظائر فهو أولى". (١٨٨)

---

(١٨٤) يُنظر: رصف المباني للمالقي ص٢٤٩.

(١٨٥) يُنظر: المقتضب للمبرد ٧٦/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٥/٨، والإنصاف للأنباري ٧٠/١.

(١٨٦) من الآية (٣١) سبأ.

(١٨٧) المقتضب للمبرد ٧٣/٣.

(١٨٨) التوطئة للشلوبين ص٢٤٢.

واختلف النحويون في إعراب الضمير المتصل بعد (لولا) على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: لسيبويه، ونسبه إلى الخليل ويونس [١٨٩] وجمهور البصريين [١٩٠]؛ حيث ذهبوا إلى أن (لولا) إذا وليها ضمير متصل؛ فهي حرف جر، والضمير بعدها في محل جر. وقد أفصح سيبويه عن رأيه، فقال:" هذا باب ما يكون مضمَراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أُظهر بعده الاسم وذلك لولاك ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جُرّ، وإذا أظهرت رُفع. ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [١٩١]؛ ولكنهم جعلوه مضمَراً مجرورا. والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامةَ مضمَر مرفوع... وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس". [١٩٢]

واستدل سيبويه ومن وافقه في رأيه على أن الضمير المتصل بعد (لولا) موضعه الجر بما ورد بالسماع من أقوال العرب، ومن ذلك ما ورد من قول الشاعر:

وكم مَوطنٍ لولاي طِحْتَ كما هَوي * بأَجْرامه من قلّة النِّيق مُنْهوِي [١٩٣]

فقد استعمل الشاعر (لولا) حرفاً جارًا للضمير المتصل بعدها.

وقد وافق مذهب سيبويه وأخذ به جمع من النحويين، منهم: ابن يعيش [١٩٤]، وابن مالك [١٩٥]، وابن هشام [١٩٦]، والسلسيلي. [١٩٧]

---

(١٨٩) يُنظر: الكتاب لسيبويه ٣٧٣/٢.

(١٩٠) يُنظر: الأصول في النحو لابن السراج ١٢٤/٢، والإنصاف للأنباري ٦٨٩/٢، وشرح الكافية للرضي ٤٤٤/٢، والتوطئة للشلوبين ص٢٤٢.

(١٩١) من الآية (٣١) سبأ.

(١٩٢) الكتاب لسيبويه ٣٧٤/٢.

(١٩٣) البيت من الطويل، ليزيد بن الحكم الثقفى، وهو في الكتاب لسيبويه ٣٧٤/٢، والخصائص لابن جني ٢٦١/٢، والإنصاف للأنباري ٦٩١/٢، والهمع للسيوطي ٣٧٤/٢، وخزانة الأدب للبغدادي ٣٣٦/٥. والشاهد في: (وكم مَوطنٍ لولاي)؛ حيث استعمل (لولا) حرفًا جارًا للضمير على مذهب سيبويه ومن وافقه.

(١٩٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٠٩/٣.

(١٩٥) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٨/٣.

(١٩٦) يُنظر: مغني اللبيب لابن هشام ٢٧٤/١.

(١٩٧) يُنظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ٦٧٨/٢.

المذهب الثاني: للأخفش [١٩٨] والفراء [١٩٩] وجمهور الكوفيين [٢٠٠]؛ حيث ذهبوا إلى أن (لولا) حرف ابتداء، والضمير بعدها في محل رفع، وقد استعير ضمير النصب والخفض لضمير الرفع.

واحتج الأخفش ومن تبعه لمذهبهم: بأن العرب قد استعارت ضمير الرفع المنفصل للنصب في قولهم: لقيتك أنت، وكذلك استعاروه للجرّ في قولهم: مررت بك أنت، أكّدوا المنصوب والمجرور بالمرفوع كما ترى، وأشدّ من هذا إيقاعهم إياه بعد حرف الجر فى قولهم: (أنا كأنت، وأنت كأنا)، فكما استعاروا المرفوع للنصب والجرّ، كذلك استعملوا المنصوب للرفع في قولهم: لولاي ولولاك ولولاه. [٢٠١]

وقد اختار هذا المذهب وارتضاه كثير من النحويين منهم: المالقي [٢٠٢]، والأنباري [٢٠٣]، وابن الحاجب [٢٠٤]، والرضي. [٢٠٥]

وضعَّف سيبويه هذا الرأي واصفا إياه بالرداءة، فقال: "وزعم ناس أن الياء في لولاي وعاساني في موضع رفع، جعلوا لولاي موافقة للجر، ونى موافقة للنصب، كما اتفق الجر والنصب في الهاء والكاف. وهذا وجه رديء لما ذكرت لك، ولأنك لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر. وقد يوجَّه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجَد غيره". [٢٠٦]

وردَّ ابن عصفور رأي الأخفش، وصرح بفساده؛ معللاً ذلك بأن وقوع الضمير المتصل موقع المنفصل لا يكون إلا في ضرورة الشعر. [٢٠٧]

المذهب الثالث: للمبرد؛ حيث ذهب إلى أن (لولا) لا يقع بعدها إلا ضمير رفع، وإن وقع غيره بعدها فهو لحن، معللًا منعه ذلك بأن هذا موضع رفع، ولا يصلح موقعه إلا ضمير رفع. [٢٠٨]

---

(١٩٨) يُنظر: المقتضب للمبرد ٣/ ٧٣، والإنصاف للأنباري ٦٨٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١١٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٥/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٤٤٥.

(١٩٩) يُنظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٨٥، والأزهية في علم الحروف للهروي ص ١٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٢٢.

(٢٠٠) يُنظر: الإنصاف للأنباري ٢/ ٦٨٧.

(٢٠١) الأمالي لابن الشجري ٢٧٨/١.

(٢٠٢) يُنظر: رصف المباني للمالقي ص٢٩٦.

(٢٠٣) يُنظر: الإنصاف للأنباري ٢/ ٦٨٧.

(٢٠٤) يُنظر: الأمالي لابن الشجري ٤٩١/٢.

(٢٠٥) شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٥.

(٢٠٦) الكتاب لسيبويه ٣٧٦/٢.

(٢٠٧) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٢/١.

(٢٠٨) يُنظر: الكامل في اللغة والأدب للمبرد ٢٧٧/٣، والمقتضب للمبرد ٧٣/٣.

وذهب إلى أنه لا يصلح ولا يصح أن يُقال: (لولاى) و(لولاك) و(لولاه) معترضاً ما ورد من قول يزيد بن الحكم الثقفي: وكم مَوطنٍ لولاي طِحْتَ كما هَوي *..... قائلًا: "والذي أقوله إن هذا خطأ، لا يصلح إلا أن تقول: (لولا أنت) كما قال الله عز وجل: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [٢٠٩] ومن خالفنا يزعم أن الذي قلناه أجود". [٢١٠]

واحتج المبرد لمذهبه أيضاً: بأنه لم يأت في القرآن غير الضمير المنفصل. [٢١١] واعترض ابن عصفور مذهب المبرد، وأبطله من وجهين:

الأول: أن الجر بـ (لولا) لغة لبعض العرب.

الثاني: أن ما زعمه المبرد من أن سيبويه ومن تبعه من النحويين إنما أجازوا الجر بـ (لولا) لقول الشاعر: (وكم موطن لولاي...) زعم فاسد، وأن القصيدة فيها لحن كثير، ومنه جره الضمير ب(لولا). وهذا باطل؛ لأن حكمهم مبنى على أكثر من سماع وقد أنشد الفراء بعض الأبيات عن العرب وقع فيها ضمير الجر بعد (لولا)، وفي هذا دليلٌ على صحة وجواز جر الضمير بها لكثرة الشواهد المسموعة في ذلك عن العرب. [٢١٢]

ومما يبطل رأي المبرد أيضًا ويدفع رفضه لهذا الأسلوب ما ذكره الزمخشري من أن وقوع الضمير المتصل بعد (لولا) واردٌ ومسموع في كلام العرب؛ حيث يقول:" وقد روى الثقات عن العرب: (لولاك)، و(لولاي)". [٢١٣]

بعد استعراض مذاهب النحويين حول وقوع الضمير المجرور بعد (لولا) يتبين أن:

– الرأي الراجح هو رأي سيبويه وجمهور البصريين من صحة وقوع الضمير المجرور بعد (لولا)؛ وذلك لأن السماع يدعمه بقوة، فقد ورد الكثير من الشواهد التي سُمعت عن العرب وحكاها سيبويه والفراء وغيرهما من النحويين؛ مستدلَين بها على جواز الجر بـ (لولا).

ومما يؤيد مذهب سيبويه أيضاً، أن الضمائر المتصلة (الكاف والهاء والياء) لا تكون ضمائر رفع بل هي مترددة بين أن تكون ضمائر نصب أو ضمائر خفض وباطل أن تكون ضمائر نصب؛ لأن الحروف إذا اتصل بها ياء المتكلم وكانت في موضع نصب اتصل بها نون

(٢٠٩) من الآية (٣١) سبأ.

(٢١٠) الكامل في اللغة والأدب للمبرد ٢/٢٨٠، ويُنظر: المقتضب للمبرد ٣/٧٣.

(٢١١) الأمالى لابن الشجري ١/٢٧٧، ويُنظر: الإنصاف للأنباري ٢/٦٨٧.

(٢١٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٨٤.

(٢١٣) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص١٧٠.

الوقاية، نحو: إنني وليتني، وإن أدى ذلك إلى اجتماع الأمثال جاز حذف نون الوقاية، فقلت: "إنّي، وإن لم يؤد إلى ذلك لم يجز حذف نون الوقاية إلا في ضرورة.(٢١٤)

– كان الشلوبين مصيباً في انتصاره لرأي سيبويه على ما ذهب إليه الأخفش والمبرد؛ حيث رجح رأي سيبويه وجعله أولى من غيره لكثرة نظائره في الاستعمال، وقد سبق القول بأن رأي سيبويه ومن تبعه من النحويين هو الأولى بالقبول؛ حيث إنه يدعمه السماع والقياس.

*****

(٢١٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٨١.

حكم العطف على الجملة ذات الوجهين

قد تكون الجملة ذَات وجهين وهي اسمية الصدر فعلية العجز نحو: (زيد يقوم أَبوهُ). وتنقسم أَيْضا إِلَى كبرى وصغرى. فالكبرى: هي الاسمية التي خبرها جملة نحو:(زيد قام أبوه) وَ(زيد أَبوهُ قَائِم)، وَالصُّغْرَى: هى المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها فِي المثالين وَقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين، نحو: (زيد أَبوهُ غُلَامه منطلق) فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لَا غير، و(غلامه منطلق) صغرى لَا غير، و(أبوه غلامه منطلق) كبرى باعتبار غلامه منطلق وصغرى باعتبار جملة الكلام.(٢١٥)

واختلف النحويون في جملة الاشتغال إذا عُطفت على جملة ذات وجهين، اسمية الصدر باعتبار مبتدئها، فعلية العجز باعتبار خبرها، وذلك نحو: (زيدٌ ضربته وعمرو أكرمته).

وقد عرض الشلوبين الخلاف حول هذه المسألة، لكنه لم يصرح إلا برأي سيبويه؛ فقد ذكر الرأي الآخر المخالف وأغفل نسبته لأصحابه، وهو رأي منسوب للأخفش والسيرافي، وقد انتصر الشلوبين في هذه المسألة لرأي سيبويه في أنه يجوز الحمل على الجملة الصغرى في حالة العطف عليها، ونص الشلوبين على ذلك بقوله: " وإن عُرّي من ذلك كله إلا أنه عُطف على جملة ذات وجهين، ولم يكن هناك ما يوجب الرفع بالابتداء واختياره نحو :(زيد ضربته وعمرو أكرمته)، استوى الرفع والنصب، وكان ذلك بحسب ما يُحمل عليه من الجملة الصغرى والكبرى. وبعضهم يمنع الحمل على الجملة الصغرى في نحو هذا؛ لأنه لا ضمير في الجملة المعطوفة عائد على (زيد)، الذي الجملة الصغرى خبر عنه من أجل أنّ المعطوف عليه في معناه، والأولى المعطوف عليها هنا خبر عن (زيد)، فالثانية المعطوفة ينبغي أن تكون خبراً عنه، ولا يصح كونها خبرًا عنه إلا بضمير يكون فيها يعود عليه. فعلى مذهب هؤلاء إنما كان مثال العطف على جملة ذات وجهين، الذي يستوي فيه الرفع والنصب: هند أمرتها وزيد ضربته عندها. وهذا مذهب كثير من النحويين، والأول مذهب سيبويه، وهو الصحيح".(٢١٦)

واختلاف النحويين حول هذه المسألة جاء على عدة مذاهب، على النحو الآتي:

المذهب الأول: مذهب سيبويه،(٢١٧) فقد ذهب إلى جواز الحمل على الجملة الصغرى في حالة العطف عليها عند استواء الرفع والنصب فيها، فيجوز في (عمرو) في جملة :(زيد ضربته وعمرو أكرمته) الرفع والنصب على السواء فإن عُطفت الجملة الاسمية الكبرى (عمرو أكرمته) على جملة

(٢١٥) همع الهوامع للسيوطي ٥٧/١.
(٢١٦) التوطئة للشلوبين ص ٢٢٢.
(٢١٧) يُنظر: الكتاب لسيبويه ٩١/١.

اسمية أخرى كبرى:(زيد ضربته) اقتضت المناسبة الرفع؛ لأن ذلك من عطف جملة اسمية على جملة اسمية أخرى بمراعاة الصدر وكلاهما لا محل له من الإعراب، وإن عُطفت جملة فعلية صغرى (أكرمته) على جملة فعلية صغرى (ضربته)؛ اقتضت المناسبة النصب؛ لأن ذلك من عطف جملة فعلية على جملة فعلية أخرى بمراعاة عجزها، ومحلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملتين إما الضمير، وإما الواو.(٢١٨)

يقول سيبويه في باب يُحْمَلُ فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة، ويحمل مرة أخرى على اسم مبنى على الفعل: " أي ذلك فعلت جاز، فإن حملته على الاسم الذي بنى عليه الفعل كان بمنزلته إذا بنيت عليه الفعل مبتدأ، يجوز فيه ما يجوز فيه إذا قلت: زيدٌ لقيتُه، وإن حملته على الذي بني على الفعل اختير فيه النصب كما اختير فيما قبله، وجاز فيه ما جاز في الذي قبله وذلك قولك: عمرو لقيتُه وزيْد كلمتُه، إن حملت الكلام على الأول، وإن عليه حملته على الآخر: قلت: عمرو لقيته وزيدًا كلمته".(٢١٩)

وقد وافق الفارسي سيبويه في جواز الرفع والنصب في جملة الاشتغال المعطوفة على جملة ذات وجهين، فقال:" اعلم أن هذه الجملة وإن كان لها موضع من الإعراب، فإنَّ ذلك الإعراب لما لم يخرج إلى اللفظ في الجملة نفسها صارت لذلك بمنزلة ما لا موضع لها، وإذا صارت كذلك لم يمتنع أن يعطف عليها ما لا موضع له من الجمل. ويدلك على أنه لما لم يظهر هذا الإعراب في لفظها صار بمنزلة ما لا إعراب لموضعه ولا حكم له أنّ اسم الفاعل لما كان الضمير الذي يحتمله لا يظهر في اللفظ صار لا حكم له، فصار بمنزلة ما لا ضمير فيه".(٢٢٠)

وارتضى مذهب سيبويه والفارسي ابن مالك(٢٢١) وابن عقيل(٢٢٢) والسيوطي(٢٢٣). يقول السيوطي في حديثه عن العطف في جملة الاشتغال: "ويستويان أَي النصب والرفع فِي المعطوف على جملة ذات وجهين، أَي اسمية الصدر فعلية العجز لتعادل التشاكل نحو: زيد ضربته وعمرو

(٢١٨) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٣٠٤/١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية بن مالك ١٧٦/١.

(٢١٩) الكتاب لسيبويه ٩١/١.

(٢٢٠) المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ١/ ٢١٣.

(٢٢١) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٤٣/٢.

(٢٢٢) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٤١٩/١ .

(٢٢٣) يُنظر: همع الهوامع للسيوطي ١٣٥/٣.

أكرمته وهند ضربتها وزيدًا كَلمته في دارها فالنصب عطفا على العجز والرفع عطفًا على الصدر".[٢٢٤]

المذهب الثاني: مذهب الأخفش [٢٢٥] والزيادي [٢٢٦]، وبه قال السيرافي [٢٢٧]؛ حيث ذهبوا إلى منع الحمل على الجملة الصغرى؛ لأنه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل، فالجملة الصغرى لها موضع من الإعراب، وجملة الاشتغال المعطوفة عليها لا موضع لها من الإعراب، فمنعوا النصب لعدم حصول المناسبة بين الجملتين، ولما لم يحدث ذلك، ولم تشتمل الجملة الثانية على ضمير يعود على الأولى، ولم يعطف بينهما بالفاء، وجب الرفع.[٢٢٨]

واختار هذا المذهب وارتضاه ابن هشام والشيخ خالد الأزهري. يقول ابن هشام في حديثه عن جملة الاشتغال:" فإن لم يكن في الثانية ضمير للأول، ولم يعطف بالفاء، فالأخفش والسيرافي يمنعان النصب، وهو المختار".[٢٢٩]

وصرَّح الشيخ خالد الأزهري باختياره مذهب الأخفش والسيرافي، فقال:" فإن لم يكن في الجملة الثانية ضمير الأول، ولم يعطف بالفاء فالأخفش والسيرافي... يمنعان النصب بناء على العطف على الصغرى، وهو المختار".[٢٣٠]

ويتبين من نص ابن هشام أنه اشترط لوجه النصب في جملة الاشتغال المعطوفة على الجملة الصغرى قبلها اشتمال الجملة المعطوفة على ضمير يربطها بما قبلها، وأن يكون العطف بالفاء دون غيرها من حروف العطف، ولكن جوَّز بعض النحويين عطف جملة الاشتغال على الجملة الصغرى بالواو. ومن هؤلاء: هشام الضرير من الكوفيين؛ حيث ذهب إلى أن الواو كالفاء في حصول الربط؛ لأن الواو فيها معنى الجمعية، كما أن الفاء فيها معنى السببية، بدليل(هذان زيد وعمرو).[٢٣١] وقال ابن خروف تبعًا لطائفة من المتقدمين:"جميع حروف العطف يحصل بها الربط".[٢٣٢]

---

(٢٢٤) همع الهوامع للسيوطي ١٣٥/٣.

(٢٢٥) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٤٣/٢ ، وأوضح المسالك لابن هشام ١٥١/٢، والمساعد لابن عقيل ٤١٩/١، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٣٠٤/١.

(٢٢٦) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٤١٩/١.

(٢٢٧) يُنظر: أوضح المسالك لابن هشام ١٥١/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٤١٩/١.

(٢٢٨) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٦٧/١، ويُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٤٣/٢.

(٢٢٩) أوضح المسالك لابن هشام ١٥١/٢.

(٢٣٠) التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٣٠٤/١.

(٢٣١) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٣٠٤/١.

(٢٣٢) يُنظر: السابق نفسه.

وقول هشام الكوفي بجواز عطف جملة الاشتغال على الصغرى قبلها بالواو؛ لأنها كالفاء في حصول الربط، رُدَّ بأن الواو إنما تكون للجمع في المفردات، ولهذا لا يجوز :(هذان يقوم ويقعد).[٢٣٣]

وقد أجاب الصبان على هذا الرد منتصرًا لرأي هشام، معلِّلاً بقوله:" قوله: (وقال هشام) هذا القول أخص من قول الفارسي، ومن معه لشمول قولهم العطف بغير الفاء والواو كثم. قوله: (الواو كالفاء) رُدَّ بأن الواو إنما تكون للجمع في المفردات، ولذا لم يجوزوا (هذان يقوم ويقعد)، لكن ستعلم في باب العطف أن كونها للجمع في المفردات فقط أحد قولين".[٢٣٤]

وما ذهب إليه الأخفش ومن تبعه في القول بمنع النصب في جملة الاشتغال المعطوفة على الجملة الفعلية الصغرى قبلها، اعترضه النحويون وردُّوه مستدلين بأن: النحويين لم يتشرطوا اشتمال جملة الاشتغال على ضمير يربطها بما قبلها.

واعترض الرضي على من أوجب الرفع في جملة الاشتغال المعطوفة على الفعلية الصغرى قبلها، بأن الكلام المعطوف أقرب إلى الفعلية منه إلى الاسمية، فقال موضِّحًا ذلك:" فإن قيل: بل الرفع أولى للسلامة من الحذف والتقدير. عُورض بكون الكلام المعطوف أقرب إلى الفعلية منه إلى الاسمية".[٢٣٥] وبعد استعراض أقوال النحويين وأدلتهم حول مسألة العطف على الجملة ذات الوجهين، نخلص إلى ما يأتي:

– الرأي الراجح هو رأي سيبويه ومن تبعه من النحويين، وانتصر له الشلوبين على الآراء الأخرى من القول باستواء الرفع والنصب معاً في جملة الاشتغال المعطوفة على جملة ذات وجهين، أَي اسمية الصدر فعلية العجز؛ لتعادل التشاكل نحو: (زيد ضربته وعمرو أكرمته، وهند ضربتها وزيدًا كَلمته في دارها) فالنصب عطفًا على العجز والرفع عطفًا على الصدر.

ومما يُرجح مذهبهم: أن لكل واحدٍ منهما مُرجِّح معادل للآخر، فنقول: (زيدٌ قامَ وعمرو أكرمته) برفع (عمرو)؛ حيث عطفنا جملة اسمية كبرى (عمرو أكرمته) على جملة اسمية أخرى كبرى مثلها (زيدٌ قام) وكلاهما لا محل له، ونقول: (زيد قام، وعمراً أكرمته) بنصب (عمرا)؛ حيث عطفا جملة فعلية صغرى (أكرمته) على جملة فعلية صغرى (قام) محلها الرفع على الخيرية، والرابط بينهما إما الضمير، وإما الواو. ويقوي مذهبهم أيضاً أنه اختاره وأخذ به جمع من النحويين، ولم يتعرض للردود والاعتراضات التي وُجهت للمذهب الآخر.

*****

(٢٣٣)التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٣٠٤/١.

(٢٣٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية ١١٨/٢. .

(٢٣٥) شرح الرضي على الكافية ٤٦٤/١.

الاختلاف في عامل المنادى

الأصلُ في كلّ مُنادَى أن يكون منصوبًا؛ لأن المُنادَى عند البصريين أحدُ المفعولات، وإنّما بنوا المفردَ المعرفةَ على الضّم لعلّةٍ- عرضت له-، والذي يدلّ على أنّ الأصل في كل منادى النصبُ قولُ العرب: "يا إيّاك" لما كان المنادى منصوبًا، وكنُّوا عنه؛ أتوا بضمير المنصوب.(٢٣٦)

وفي عامل النصب في المُنادَى خلافٌ بين النحويين، وقد عرض الشلوبين الخلاف بين البصريين والكوفيين ولكنه اكتفى بذكر رأي سيبويه وانتصر له على الآراء دون أن ينسبها إلى أصحابها، فقال:" هذه علة اختصاص النداء بالاسم، ومعناه أنا إذا قلنا: يا عبد الله فكأنا قلنا: يا أدعو عبد الله أو يا أنادي عبد الله أو ما أشبه ذلك، هكذا قدره سيبويه وجعله من المنصوب بالفعل اللازم إضماره؛ لأنّ العرب لم تظهر هذا الفعل أصلاً وإن كان المعنى عليه، وذلك أنك إذا قلت يا عبد الله فإنّك منبه لزيد، وأنت إذا قلت: يا أدعو عبد الله ويا أنادي عبد الله فكأنك بدأت بيا التي هي حرف تنبيه، ونحن قد ننطق بيا وحدها فتكون تنبيهاً لكل من سمعها، فلما وجد سيبويه قولك يا عبد الله منصوبًا وكان المنصوب لا بد له من ناصب ولم يكن أن يكون ناصبه (يا) بما تضمنته من معنى أدعو وأنادي، وذلك أنك إذا قلت: يا عبد الله فهو – ولابد- متضمن معنى أدعو وأنادي لأنك إذا نبهته (بيا) فأنت داعٍ له ومناد؛ لأن النداء والدعاء كل واحد منهما تنبيه للمنادى والمدعو، وإنما لم يمكن أن يكون ناصبه (يا) لوجهين: أحدهما: أن الحروف لا تعمل بما فيها من معاني الأفعال خاصة، لأنها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها... والوجه الآخر: أن العرب قالت: يا إياك ولم تقل ياك".(٢٣٧)

فقد ذكر أبو على الشلوبين رأي سيبويه القائل بأن العامل في المنادى النصب هو الفعل اللازم إضماره بعد (يا)، وانتصر له على رأي الكوفيين المخالف الذي ذكره بدون نسبة لهم.

وقد اختلف النحويون في عامل النصب في المنادى على عدة مذاهب، بيانها كالآتي:

المذهب الأول: مذهب سيبويه (٢٣٨) وجمهور النحويين (٢٣٩)؛ حيث ذهبوا إلى أنَّ عامل النصب في المنادي فعل محذوف وجوباً، وحرف النداء بدل منه.

يقول سيبويه في حديثه عن العامل في المنادى:" ومما ينتصب في غير الأمر، والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبدَ الله، والنداء كله، وأمَّا يا زيدُ، فله علة ستراها في باب

---

(٢٣٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/١.

(٢٣٧) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٨١/١.

(٢٣٨) يُنظر: الكتاب لسيبويه ١ / ٢٩١.

(٢٣٩) يُنظر: المقتضب للمبرد ٤ / ٢٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢٧ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٢٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ /٣٨٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٤٨٠.

النداء إن شاء الله تعالى، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا، أريدُ عبدَ الله، فحذف أريدُ، وصارت (يا) بدلا منها؛ لأنك إذا قلت: يا فلان عُلِمَ أَنَّك تريده".(٢٤٠)

ووافق المبرد سيبويه في رأيه، فقال:" اعلم أنك إذا دعوت مُضافًا نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبد الله؛ لأن (يا) بدل من قولك: أدعو عبد الله وأريد لا أنك تخبر أنك تفعل، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلا، فإذا قلت: يا عبد الله، فقد وقع دعاؤك بعبد الله، فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك".(٢٤١)

واختار مذهب سيبويه وأخذ به بعض النحويين منهم ابن يعيش(٢٤٢)، وابن مالك(٢٤٣). فقال ابن يعيش:" والناصبُ له فعلٌ مضمرٌ تقديره: أنادي زيدًا، أو أريد، أو أدْعو، أو نحو ذلك. ولا يجوز إظهار ذلك، ولا اللفظ به، لأن (يا) قد نابت عنه؛ ولأنّك إذا صرَّحت بالفعل، وقلتَ: "أنادي"، أو "أريد"، كان إخبارًا عن نفسك، والنداء ليس بإخبار، وإنما هو نفس التصويت بالمنادى، ثمّ يقع الإخبار عنه فيما بعد، فتقول: نادَيْتُ زيدًا".(٢٤٤) وصرَّح ابن مالك بأن عامل النصب في المنادى فعل مضمر ناب عنه حرف النداء، فقال:" وناصبه أنادي لازم الإضمار لظهور معناه مع كثرة الاستعمال وقصد الإنشاء، ولجعل العرب أحد الحروف المذكورة كالعوض منه".(٢٤٥) واستدل أصحاب هذا المذهب لمذهبهم بعدة أمور:

١- أنَّ حرف النداء عوض عن الفعل المضمر، فلا يجوز الجمع بينهما، وقد أشار إلى هذا ابن مالك، فقال:" ... هذا مع كون الحرف كالعوض منه، فلم يجمع بينهما، كما لم يجمع بين العوض، والمعوض".(٢٤٦)

٢- أن المقصود من النداء الإنشاء، ولذلك لزم إضمار الفعل لظهور معناه من حروف النداء النائبة عنه، فحذف اختصارا للفظ.(٢٤٧) فإذا صرح بالفعل لكان إخبارًا والنداء ليس بإخبار، وإنما هو نفس التصويت بالمنادى، ثمّ يقع الإخبار عنه فيما بعد، فتقول: "نادَيْتُ زيدًا".(٢٤٨)

---

(٢٤٠) الكتاب لسيبويه ١/ ٢٩١.

(٢٤١) المقتضب للمبرد ٤ / ٢٠٢.

(٢٤٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢٧.

(٢٤٣) يُنظر: شرح التسهيل الابن مالك ٣ /٣٨٥.

(٢٤٤) شرح المفصل لابن يعيش١ / ١٢٧.

(٢٤٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣ /٣٨٥.

(٢٤٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣ /٣٨٥.

(٢٤٧) يُنظر: البديع في علم العربية لابن الأثير ٣٨٨/١.

(٢٤٨) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢٧.

وأشار ابن مالك في حديثه عن العامل في المنادى إلى وجوب إضمار الفعل إذا توافرت الأدلة على ذلك، فقال:" وناصبه أنادي لازم الإضمار لظهور معناه مع كثرة الاستعمال وقصد الإنشاء، ولجعل العرب أحد الحروف المذكورة كالعوض منه. وكل واحد من هذه الأسباب كاف في إيجاب لزوم الإضمار، ولا سيما قصد الإنشاء، فإن الاهتمام به في غاية من الوكادة، لأن إظهار أنادي يوهم أن المتكلم مخبر بأنه سيوقع نداء، والغرض من علم السامع بأنه منشئ له، والإضمار معين على ذلك، فكان واجبا. هذا مع كون الحرف كالعوض منه فلم يجمع بينهما، كما لم يجمع بين العوض والمعوض منه".(٢٤٩)

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين(٢٥٠)؛ فقد ذهب الكوفيون إلى أن عامل النصب في المنادى هو (يا) وأخواتها؛ وذلك لأن (يا) وأخواتها من حروف النداء التي ينادي بها أسماء أفعال تتحمل ضميرًا مستكنا فيها.

وقد أشار المرادي إلى مذهب الكوفيين بقوله:" ذهب بعض النحويين إلى أن يا وأخواتها، التي ينادي بها، أسماء أفعال، تتحمل ضميرًا مستكناً فيها. ونقل عن الكوفيين".(٢٥١) وقد نُسب هذا المذهب إلى أبي علي الفارسي(٢٥٢) يقول ابن يعيش مشيرًا إلى نسبة هذا الرأي للفارسي:" وكان أبو عليّ يذهب في بعض كلامه إلى أنّ "يا" ليس بحرف، وإنما هو اسمٌ من أسماء الفعل".(٢٥٣)

ونسب الرضي هذا المذهب للفارسي فقد قال:" وقال أبو علي في بعض كلامه: إن (يا) وأخواته أسماء أفعال، ومُنع بأن أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين، والهمزة من أدوات النداء، ويمكن أن يُقال: خالفت أخواتها لكثرة استعمال النداء فجوز في أدائه ما لا يجوز في غيره".(٢٥٤)

وما نسبه النحويون إلى الفارسي من أن (يا) هي عامل النصب في المنادى ليس بصواب، وما ورد في المسائل العسكريات للفارسي يخالف ذلك، فقد ذكر أن العامل في المنادى فعل مضمر لا يجوز إظهاره، ولكن هذا الحرف قد عاقب الفعل، ولما قويت دلالة هذه الحروف على الفعل اتسعوا فيها وأقاموها مقام الفعل، وهي في الحقيقة أسماء سميت بها هذه الأمثلة، فقال:" فأما قولهم في النداء، يا زيد، واستقلال هذا الكلام أنه مؤتلفٌ من اسم وحرف؛ فذلك لأن الفعل هاهنا مرادًا

(٢٤٩) شرح التسهيل لابن مالك ٣ /٣٨٥.
(٢٥٠) الجنى الداني للمرادي ص ٣٥٥.
(٢٥١) المرجع السابق نفسه.
(٢٥٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢٧، وشرح الكافية للرضي ٣٤٦/١.
(٢٥٣) شرح المفصل لابن يعيش١ / ١٢٧.
(٢٥٤) شرح الكافية للرضي ٣٤٦/١.

عندهم، يدلك على ذلك ما حكاه سيبويه في قولهم: يا إياك: أفلا ترى أن هذا الاسم المنتصب لا يخلو من أن يكون العامل فيه فعلًا، وما هو مشبه به، أو اسمًا.

فلا يجوز أن يكون العامل ما شبه بالفعل في نحو: (إن)، و(ما)؛ لأن ذلك لا يعمل مضمرًا، ولا يكون العامل فيه نحو: عشرين، وخمسة عشر وبابه؛ لأن ذلك لا يعمل مضمرًا، وهي أيضًا لا تعمل في المعارف، وهذا الاسم معرفة؛ لأنه مضمر، فثبت أن العامل فيه الفعل إلا أن ذلك الفعل مختزل غير مستعمل الإظهار؛ لأنك لو أظهرته لكان على الخبر، ومحتملًا للصدق والكذب، ولو كان كذلك لبطل هذا القسم من الكلام، وهو أحد المعاني التي عليها تجري العبارات، فلما وجدنا في كلامهم أفعالا مضمرة غير مستعملة الإظهار مع أنها لو أظهرت لم تقلب معنى، ولم تبطل شيئا عن حقيقته، وذلك قولهم: رأسَكَ والسيفَ، وامرأ ونفسَهُ كان ترك ما كان إذا أظهر قلب المعنى، وأزاله عما كان عليه أحرى، وحسن الإضمار مع ذلك؛ لأنَّ المعبَّر عنه لما كان من جنس النطق قام مقام العبارة".(٢٥٥)

ويتبين من نص الفارسي أنه وافق جمهور النحويين في أن عامل المنادى مضمر لا يجوز إظهاره؛ لنيابة حروف النداء عنها، ولكنه جعل حروف النداء أسماء أفعال قامت مقام الفعل المحذوف، ونابت عنه.

وبعد استعراض آراء النحويين حول عامل النصب في المنادى يمكن القول بأن:

– رأي جمهور النحويين القائل: بأن عامل النصب في المنادي فعل محذوف وجوبًا، وحرف النداء (يا) وأخواته بدل منه وانتصر له الشلوبين على رأي الكوفيين هو الرأي الراجح والأولى بالقبول وذلك لما يأتي:

– ورود السماع بذلك، فقد نقل سيبويه أنه سمع من العرب حذف الفعل، وجعل (يا) بدلا منه.

– أنّ المقصود من النداء الإنشاء، فإذا صرح بالفعل لكان إخبارًا والنداء ليس بإخبار، ولعدم فوات الغرض المراد من النداء يلزم إضمار الفعل.

– أن حرف النداء عوض عن الفعل المضمر، ولذلك لابد من إضمار الفعل؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض.

*****

(٢٥٥) المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي ص١٠٩.

الاختلاف في اسمية (إذْ ما)

(إذْما): حرف شرط يجزم فعلين مثل (إنْ) الشرطية، والأغلب في (إذْ) مفردة أن تكون اسماً لما مضى من الزمان، وتأتي ظرفًا ومفعولاً به، ويكثر فيها حينئذٍ أن تكون منصوبة المحل على الظرفية، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[٢٥٦]، وتأتي مفعولاً به كقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[٢٥٧] على تقدير: (واذكر يا محمد إذ قال ربك للملائكة)،[٢٥٨] وهي من الظروف التي يجب إضافتها إلى الجمل، ولكن إذا ركبت معها(ما) ففيها خلاف بين النحويين بين الحرفية والاسمية.

وقد أورد الشلوبين خلاف سيبويه والمبرد حول هذه المسألة، وانتصر لرأي سيبويه في حرفية (إذْما)، فقال:" وإذ مقرونة بما. هذا على مذهب أبي العباس، لا على مذهب سيبويه، وإنّما مذهب سيبويه فيها أعني في (إذْ) من (إذْما) أنها حرف، وهو الصحيح؛ لأنها لم تبق لها دلالتها على الزمان التي كانت لها قبل تركيبها مع (ما)، والاشتراط بها، وإذا لم تبق لها دلالتها على الزمان، لم يبق فيها من معنى الاسمية شيء لأنها لم تكن اسماً إلا بما فيها من الدلالة على الزمان، وإذا لم يبق فيها من معنى الاسمية شيء، فهي كلمة تدل على أن ما يتصل بها شرط في الجواب، فإذا كانت كذلك فهي كلمة تدلّ على معنى في غيرها، وكل ما هو كذلك فأصله أن يكون حرفاً إلا أن يقوم دليل على اسميته.

فلذلك قال سيبويه في (إذْ ما) إنها حرف، وأما المبرد فزعم أن أصلها أن تكون اسماً ظرفاً، وإن كانت قد ذهبت دلالتها على الزمان الذي كانت تدل عليه. قال: فلا ينكر أن يكون التركيب يحدث فيها حكماً لم يكن، فالذي أحدث التركيب فيها أن نقلها إلى أن صارت تعطي الزمان المستقبل، قال: فهذا أولى أن يقال به فيها؛ لأن ذلك هو الذي يُبقيها على أصلها من الاسمية، وإن قلنا: إنها حرف لم يبقها ذلك على أصلها والأولى إبقاؤها على أصلها متى وجد السبيل إليه".[٢٥٩]

وقد اختلف النحويون في اسمية (إذْما) على مذهبين:

<u>المذهب الأول:</u> مذهب سيبويه[٢٦٠]؛ حيث ذهب إلى أن (ما) تنقل (إذْ) من حالة الاسمية إلى حالة الحرفية. فـ (إذْما) مركبة من(إذْ) و(ما) ففارقتها الاسمية وصارت حرفَ شرط مثل (إنْ). فقد قال سيبويه في باب الجزاء: "ولا يكون الجزاء في (حيثُ) ولا في (إذْ) حتى يضم إلى كل واحد منهما

---

(٢٥٦) من الآية (٤٠) التوبة.

(٢٥٧) من الآية (٣٠) البقرة.

(٢٥٨) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١٢٣/١.

(٢٥٩) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٥٠٧/٢.

(٢٦٠) الكتاب لسيبويه ٣/ ٥٧ .

(ما) فتصير (إذْ) مع (ما) بمنزلة (إنّما، وكأنما) ولكن كل واحدة منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد".[٢٦١]

ووافق ابن يعيش سيبويه في أحد قوليه بأن (إذْ ما) حرف، فقال:" فإن قيل: (إذْ) ظرف زمان ماضٍ، والشرطُ لا يكون إلَّا بالمستقبل، فكيف تصح المجازاة بها؟ فالجواب يكون من وجهين: الأول: أنّ (إذْ) هذه التي تستعمل في الجزاء مع (ما) ليست الظرفيّة، وإنما هي حرف غيرها ضُمّت إليها (ما) فرُكبا للدلالة على هذا المعنى كـ (إنمَّا).

الثاني: أنها الظرف، إلَّا إنها بالعقد والتركيب غُيّرت ونُقلت عن معناها بلزومِ (ما) إيّاها إلى المستقبل، وخرجت بذلك إلى حيّز الحروف".[٢٦٢]

واختار مذهب سيبويه وارتضاه جمع من النحويين منهم ابن مالك[٢٦٣] المالقي[٢٦٤] وأبو حيان[٢٦٥] وابن هشام[٢٦٦]، وخالد الأزهري[٢٦٧]

يقول ابن مالك في معرض حديثه عن حرفية (إذْ ما):" وأما (إذْ ما) فأصلها (إذْ) ضم إليها (ما) بعدما سُلبت معناها الأصلي، وجعل حرف شرط بمعنى إنْ، فجرى مجراها، وعمل عملها".[٢٦٨]

وصحح المالقي مذهب سيبويه، وعلَّل لذلك بقوله:" اعلم أن (إذْ) تكون حرفاً عند سيبويه– رحمه الله– في باب الشرط والجزاء بشرط اقتران (ما) بها، وكأن (ما) الملازمة لها عوض من إضافتها في أصلها، إذ أصلها أن تكون ظرفاً للماضي من الزمان مضافةً أبداً إلى الجملة، والتنوين (هو) المعوض منها نحو: جئت إذ قام زيد، ونحو قوله تعالى: ﴿ويومئذٍ يَصْدُرُ الناس اشتاتاً﴾[٢٦٩] وكان حقها أن تكون في كل موضع حرفاً، إذ هي متوغلة في البناء، لا تخرج عنه أصلا، وهذا شيء حقه في الحروف وهو أصل فيها، ... والصحيح مذهب سيبويه؛ لخواص الحرفية فيها ولم

---

(٢٦١) الكتاب لسيبويه ٥٦/٣ .

(٢٦٢) شرح المفصل لابن يعيش٤٧/٧.

(٢٦٣) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٦/٣.

(٢٦٤) يُنظر: رصف المباني للمالقي ص ١٤٨.

(٢٦٥) يُنظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٨١/٣.

(٢٦٦) يُنظر: أوضح المسالك لابن هشام ١٨٥/٤.

(٢٦٧) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٣٩٨/٢.

(٢٦٨) شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٦/٣.

(٢٦٩) الآية (٦) الزلزلة.

يقم دليل على القطع باسميتها كما دخل في غير باب الجزاء. فاعلمه".[٢٧٠] وصححه الشيخ خالد الأزهري أيضًا، فقال في سياق حديثه عن جوازم المضارع: "والنوع الثاني: جازم فعلين، ... وهي بالنظر إلى الخلاف في حقيقتها وعدمه،" أربعة أنواع: حرف باتفاق، وهو (إن)، ..."وحرف على الأصح، وهو (إذْ ما)".[٢٧١]

واستدل أصحاب هذا المذهب على حرفيتها بعدة أمور، منها:

– أن (إذْ) المركبة مع (ما) مدلولها، المجتمع عليه، المجـازاة. وهو من معاني الحروف. ومن ادعى أن لها مدلولاً آخر، زائداً على ذلك، فلا حجة له. وهي مع ذلك غير قابلة لشيء، من العلامات، التي كانت قابلة لها قبل التركيب كالتنوين والإضافة. فوجب انتفاء اسميتها، وثبوت حرفيتها.[٢٧٢]

– أن حكمها في ذلك كحكم (إنْ) الشرطية يقوي حرفيتها، ويطلبها الفعل باختصاصها به وتأثيرها فيه وهذه خاصية الحروف، فلذلك جعله سيبويه في الحرفية كـ (إنْ) المتفق على حرفيتها.[٢٧٣]

<u>المذهب الثاني</u>: مذهب المبرد؛ حيث نُسب إلى المبرد القول بأن (إذْ ما) باقية على اسميتها، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلًا بعد أن كان ماضيًا.[٢٧٤]

يقول المبرد في حديثه عن اسمية (إذْ ما):" أما (إذْ) فتنبئ عن زمان ماض، وأسماء الزمان تضاف إلى الأفعال، فإذا أضيفت إليها كانت معها كالشيء الواحد، ومتى جزمتها فصلت منها ألا ترى أنك تقول: جئتك يوم خرج زيد، وهذا يوم يخرج زيد ... فلما وصلتها بـ (ما) جعلتها شيئا واحدا فانفصلت عن لإضافة فعملت".[٢٧٥]

ونص المبرد لا يحتِّم القطع باسمية (إذْ ما)، ولا يُوجد في النص ما يدل على أن المبرد جعل (إذْ ما) ظرفًا، وإنما الكلام يدور حول ظرفية (إذْ) فهو لا يرى أنها اسم بإطلاق؛ والدليل على ذلك أنه صرَّح بحرفيتها في باب المجازاة وحروفها، فقال:" وَمن الحروف التي جاءت لمعنى إنْ وإذما".[٢٧٦]

---

(٢٧٠) رصف المباني للمالقي ص ١٤٨.
(٢٧١) التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٣٩٨/٢.
(٢٧٢) الجنى الداني للمرادي ص١٩١.
(٢٧٣) رصف المباني للمالقي ص ١٤٩.
(٢٧٤) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٦/٣، ومغني اللبيب لابن هشام ٨٧/١.
(٢٧٥) المقتضب للمبرد ٥٤/٢.
(٢٧٦) المقتضب للمبرد ٤٦/٢.

ويتبين من هذا النص أن المبرد قد تابع سيبويه في قوله بحرفية (إذْ ما)؛ حيث إنه جعلها من الحروف التي تدل على معنى في غيرها ولا تدل عليه في نفسها؛ وهذا من خصائص الحروف.

وممن قال باسميتها من النحويين ابن السراج(٢٧٧) وأبو على الفارسي(٢٧٨) فقد جعل ابن السراج دخول (ما) على (إذْ) شرطًا في إفادتها المجازاة، ونص على ذلك، فقال:" وأما الظروف التي يجازى بها: فمتى وأينَ وأنَّى وأي حين وحيثُما وإذْ ما، لا يجازى بحيثُ وإذْ حتى يُضم إليهما (مَا) تصير مع كل واحد منهما بمنزلة حرف واحد".(٢٧٩)

وذهب ابن يعيش في أحد قوليه إلى اسمية (إذْ ما)، فقال: "فالأسماء: من، وما، ومهما، وأي، والظروف: أنّى، وأين، ومتى، وحيثما، وإذْما، وإذا ما".(٢٨٠)

وبعد استعراض آراء النحويين حول الخلاف الحاصل في (إذْ ما) أهي من الحروف أم من الأسماء، يمكن القول:

– إن الرأي الراجح في هذه المسألة هو مذهب سيبويه وانتصر له الشلوبين من القول بحرفية (إذْ ما)؛ لأنها مركبة من(إذْ) و(ما) ففارقتها الاسمية وصارت حرف شرط مثل (إنْ). وأيضًا دخول (ما) على (إذْ) غيرت معناها ووظيفتها اللغوية، وصارت بمنزلة (إنما) في كف كل منهما عن العمل؛ فكفتها عن الإضافة كما كفت (إنَّ) عن العمل. ومما يرجح حرفيتها أيضًا، أنه غلب معنى الحرف فيها، ولم تعد قابلة لبعض علامات الاسم كالتنوين والإضافة، وقد كانت تقبل ذلك قبل دخول (ما).

– إن المبرد قد تابع سيبويه في أحد قوليه بأن (إذْ ما) حرف؛ حيث صرح بذلك وعدَّها من الحروف التي تفيد معنى المجازاة؛ وهذا ما يؤكد موافقته رأي سيويه وعدم مخالفته له. وأن ما نُسب إليه من القول باسميتها مطلقاً فلا دليل عليه؛ لأن حديثه كان على (إذْ) الظرفية باعتبار الأصل فيها قبل تركيبها مع (ما).

*****

(٢٧٧) يُنظر: الأصول في النحو لابن السراج ١٥٩/٢.

(٢٧٨) يُنظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٣٥/٢.

(٢٧٩) الأصول في النحو لابن السراج ١٥٩/٢.

(٢٨٠) شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٧.

عامل الجزم في جواب الشرط

المجزومات: هي الأفعال المضارعة الداخل عليها جازم، وهو ضربان:

الأول: ما يقتضي فعلاً واحدا معنى وعملاً كـ (لم، ولمَّا، ولام الأمر ولا في النهي).

الثاني: ما يقتضي فعلين كإنْ واذْ مَا لمجرد التعليق وأخواتهما، فالجازم يعقد جملة الجواب بالشرط، أما اقتضاؤه إياهما عملاً، فكان عمله في الشرط بالاتفاق.(٢٨١) أما جواب الشرط فقد اختلف العلماء في جازمه.

وقد أورد الشلوبين هذه المسألة وانتصر لرأي سيبويه وأستاذه الخليل القائل بأن الجازم في جملة الجواب هو أداة الشرط وفعل الشرط معاً؛ لكونهما كالشيء الواحد ولم يذكر بقية المذاهب الأخرى، بل أشار إليها من غير نسبة لأصحابها، فقال:" وقوله: والجازم لفعلين قسمان... إلى آخره. ليست جوازم لفعلين عند سيبويه والخليل فيما قاله الناس، وهذا ظاهر حكاية سيبويه عن الخليل أيضا، والذي يقتضيه النظر أيضا، كما قدمنا، وإنما الجازم للجواب أداة الشرط وفعله، لكون الجازم والمجزوم كالشيء الواحد، وذلك أولى من أن يجزم الجازم فعلين، وهو أضعف من الجار، ومن أن يكون الفعل جازما".(٢٨٢)

فنسب الشلوبين إلى الخليل وسيبويه القول بأن جازم جواب الشرط هو أداة الشرط وفعل الشرط، وانتصر لهما. واختلف النحويون في جازم جواب الشرط، على النحو الآتي:

الرأي الأول: الأداة هي الجازمة للشرط والجواب: ونُسب هذا القول إلى سيبويه، والسيرافي(٢٨٣) وجمهور البصريين.(٢٨٤) وبه أخذ ابن عصفور(٢٨٥) واختاره أبو حيان.(٢٨٦)

يقول أبو حيان موضِّحاً رأيه في هذه المسألة:" والمختار أن الأداة هي الجازمة لفعل الجواب، وهو مذهب المحققين من البصريين، وعزاه السيرافي إلى سيبويه".(٢٨٧)

وقد استدل أصحاب هذا القول بأن: (إنْ) يعقد الجزاء بالشرط في المعنى فوجب أن يكون للفظ فيه تأثيره على ما كان من المعنى؛ لأن الشيء إنما يعمل في الشيء على حسب معناه و(إنْ)

---

(٢٨١) شرح شذور الذهب ص ٣٤٨ ، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٣٩٧/٢.

(٢٨٢) شرح المقدمة الجزولية ٥٠١/٢.

(٢٨٣) يُنظر : شرح الكافية للرضى ٤ / ٩٦ .

(٢٨٤) يُنظر: الإنصاف للأنباري ٢ / ٦٠٢ ، اللباب للعكبري ٢ /٥١ .

(٢٨٥) يُنظر: المقرب لابن عصفور ٢٧٣/١.

(٢٨٦) يُنظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤ / ١٨٧٧.

(٢٨٧) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤ / ١٨٧٧.

يقتضي الجزاء كما يقتضي الشرط، فوجب أن يعمل فيه.[٢٨٨]

واعتُرِض هذا القول: بأن الجازم كالجار، فلا يعمل في شيئين، وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب. [٢٨٩] وأُجيب عن ذلك بأن بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما، بخلاف الجار، وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف، كمفعولي (ظنَّ)، ومفاعيل أعلم.[٢٩٠]

واعترضه ابن مالك ومنعه بقوله:" فالحكم على أداة الشرط بأنها جازمة للجواب مع أنها جزمت الشرط، حكم بما لا نظير له، فوجب منعه".[٢٩١]

الرأي الثاني: أداة الشرط وفعله عاملان في الجواب: ونُسب هذا القول لسيبويه [٢٩٢] وشيخه الخليل [٢٩٣] والأخفش [٢٩٤]، وأخذ به ابن جني [٢٩٥]

واستدلوا على مذهبهم: بأن حرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين مختلفين فيتقوى بفعل الشرط.[٢٩٦] واعترض الأنباري هذا القول وضعفه بأن: الشرط فعل، والأصل في الفعل أن لا يعمل في الفعل، وإذ لم يكن للفعل تأثير في أن يعمل في الفعل، و(إنْ) له تأثير في العمل في الفعل؛ فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له. [٢٩٧]

وقد رُدَّ أيضاً: بأن العامل المركب لا يُحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر، وفعل الشرط قد يُحذف، وبأن العامل المركب لا يفصل بين جزأيه، وقد جاء الفصل، في نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[٢٩٨]. [٢٩٩]

---

(٢٨٨) شرح اللمع للأصفهاني ٢ / ٦٦٥.

(٢٨٩) التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٢/٤٠٠.

(٢٩٠) التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٢/٤٠٠، ويُنظر: شرح الكافية للرضى ٤ / ٩٦ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٤ / ٢٣.

(٢٩١) شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٨٠.

(٢٩٢) يُنظر: شرح الجمل لابن خروف ٢ / ٨٦٩ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٤ / ١٨٧٧.

(٢٩٣) يُنظر: الكتاب لسيبويه ٣ / ٦٣.

(٢٩٤) يُنظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤ / ١٨٧٧، وهمع الهوامع للسيوطي ٢ / ٥٥٨.

(٢٩٥) اللمع في العربية لابن جني ص ٢١٤ .

(٢٩٦) يُنظر: اللباب في علل البناء للعكبري ٢ / ٥١، وشرح الكافية للرضى ٤ / ٩٦.

(٢٩٧) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/٦٠٨.

(٢٩٨) من الآية (٦) التوبة.

(٢٩٩)التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٢/٤٠٠.

وأُجيب عن هذا الاعتراض بأن فعل الشرط هو المحذوف، وهذا مفسر له.[٣٠٠]

الرأي الثالث: الأداة عاملة في الشرط، والشرط عامل في الجواب: هذا القول للأخفش[٣٠١]، واختاره ابن مالك ونسبه إلى سيبويه.[٣٠٢]

يقول ابن مالك في حديثه عن عامل الجزم في الجواب:"... وإذا بطل جزم الجواب بما سوى فعل الشرط، تعين كونه مجزوما بفعله، لاقتضائه إياه، بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام".[٣٠٣] واستدلوا أيضا لقولهم ذلك: بأن الشرط اقتضى الجواب بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام.[٣٠٤] ورُد هذا الاستدلال: بأن عمل الفعل في الفعل غير سائغ؛ لأن الفعل لا يقتضي الفعل ولا عمل بدون اقتضاء العامل للمعمول وهذا يمنع أن يعمل وحده أو مع غيره. [٣٠٥]

الرأي الرابع: جواب الشرط مجزوم على الجوار: ونسب هذا القول إلى الكوفيين.[٣٠٦] فذهبوا إلى أن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفكُّ عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوما على الجوار؛ قياساً للجزم على الجر.[٣٠٧] ومن أمثلة الجر على الجوار ما ورد من قولهم: "جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" فخفضوا خربًا على الجوار، وكان ينبغي أن يكون مرفوعًا؛ لكونه في الحقيقة صفة للجحر، لا للضّب، فكذلك ههنا: جواب الشرط كان ينبغي أن يكون مرفوعًا، إلا أنه جزم للجوار.[٣٠٨] وما احتجوا به على مذهبهم من قياس الجزم على الجر فقد أبطله ابن مالك بأمور ثلاثة: [٣٠٩]

١- أن الخفض على الجوار لا يكون واجباً وجزم الجواب واجب.

٢- أن الخفض على الجوار لا يكون إلا بعد مخفوض خفضاً ظاهراً؛ لتحصل المشاكلة، وجزم الجواب يكون بعد جزم ظاهر وغير ظاهر.

٣- أن الخفض على الجوار لا يكون مع اتصال، وجزم الجواب يكون مع الاتصال والانفصال.

---

(٣٠٠) المرجع السابق ٢/٤٠٠.

(٣٠١) يُنظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤ / ١٨٧٧ ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٣ / ٥٢.

(٣٠٢) شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٨٠.

(٣٠٣) شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٨٠.

(٣٠٤) شرح التسهيل لابن مالك ٤/٨٠، وهمع الهوامع للسيوطي ٢ / ٥٥٨ .

(٣٠٥) اللباب في علل البناء للعكبري ٢/٥٢.

(٣٠٦) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢ / ٦٠٢ ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤ / ١٨٧٧ ، شرح التصريح للأزهري ٢/٤٠٠ .

(٣٠٧) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢ / ٦٠٢ .

(٣٠٨) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢ / ٦٠٢ ، ويُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/٨٠.

(٣٠٩) شرح التسهيل لابن مالك ٤/٧٩.

كما ضعَّفه ابن جني وخرجه على النعت السببي. [٣١٠] وحكم عليه الأنباري بالشذوذ [٣١١]، وخصه بعض النحويين بالضرورة. [٣١٢] فقد نُقل عن الفراء:" لا يخفض بالجوار إلا ما استعملته العرب كذلك، فلا يُقاس ما استعمل على مالا يستعمل، فلو قيل: هذه جحرة ضب خربة لم يجز الاتباع للحجرة، لأن الخفض على الجوار لم يسمع إلا في التوحيد خاصة ".[٣١٣]

الرأي الخامس: الشرط والجواب تجازما: ونُسب هذا القول للأخفش.[٣١٤]

ويُرد هذا القول: بأن الشرط والجواب لو تجازماً وعمل كل منهما في الآخر؛ بقيت أداة الشرط دون عمل، وذلك غير مقبول عند النحويين. ويرده أيضًا: أن عمل الفعل في الفعل غير سائغ؛ لأن الفعل لا يقتضي الفعل ولا عمل بدون اقتضاء العامل للمعمول وهذا يمنع أن يعمل وحده أو مع غيره. [٣١٥]

بعد استعراض آراء النحويين وأدلتهم حول العامل في جواب الشرط، يتبين ما يأتي:

– نسب الشلوبين إلى الخليل وسيبويه القول بأن جازم جواب الشرط هو أداة الشرط وفعل الشرط، وانتصر لهما؛ معلِّلاً ذلك بأن الجازم والمجزوم كالشيء الواحد، وذلك أولى من أن يجزم الجازم فعلين، وهو أضعف من الجار، ومن أن يكون الفعل جازما.

وما نسبه الشلوبين لسيبويه وانتصر له، فهو رأي من آراء ثلاثة نُسبت لسيبويه في ثنايا البحث، وما ورد في الكتاب لسيبويه يحتمل الوجوه المنسوبة إليه؛ حيث يقول في باب الجزاء: " واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجزاء بما قبله".[٣١٦]

ويتبين من نص سيبويه: أن الأداة قد تكون عاملة في الجزاء، وقد تكون الأداة والشرط معا، وقد يكون الشرط هو العامل في الجزاء.

ويمكن القول: إن جميع الأقوال حول هذه المسألة لم تسلم من الردود والاعتراضات إلا أن أولاها بالقبول وأقربها للصحة هو الرأي القائل: بأن الأداة هي الجازمة للشرط والجواب، وهو ما نُسب إلى سيبويه، والسيرافي وارتضاه بعض النحويين كابن عصفور وأبي حيان؛ وذلك لأن أداة الشرط تقتضي الشرط والجزاء في المعنى؛ فمن الأولى أن تعمل فيهما لفظاً.

كما أن عمل الأداة أولى من عمل الشرط في الجواب؛ لأن عمل الفعل في الفعل غير سائغ؛ وذلك لأن الفعل لا يقتضي الفعل ولا عمل بدون اقتضاء العامل للمعمول وهذا يمنع أن يعمل وحده أو مع غيره.

*****

(٣١٠) يُنظر: الخصائص لابن جني ١ / ١٩١ ، ١٩٢.

(٣١١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢ / ٦١٤.

(٣١٢) يُنظر: اللباب للعكبري ٢ / ٥٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٩٧.

(٣١٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤ / ١٩١٣.

(٣١٤) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٢ / ٤٠٠.

(٣١٥) اللباب في علل البناء للعكبري ٥٢/٢.

(٣١٦) الكتاب لسيبويه ٣ / ٦٢.

الخاتمة والنتائج:

وفي ختام هذه الدراسة لابدَّ لي أن أُشير إلى ما تم التوصل إليه من نتائج، وهي كالآتي

- المقدمة الجزولية من أشهر المتون النحوية، تعددت شروحها؛ لأهميتها، من أشهر شروحها شرحي الشلوبين: التوطئة (موجز وبسيط)، وشرح المقدمة الكبير (موسوعة نحوية).
- احتل الشلوبين مكانة عظيمة بين نحاة الأندلس خلال القرن السابع؛ فقد أجلّه شيوخه، وأثنى عليه أقرانه، وخلع عليه تلاميذه أرفع الألقاب.
- ترك الشلوبين تراثًا لا بأس به من المؤلفات النحوية، ولعل أشهرها على الإطلاق؛ التوطئة، وشرح المقدمة الكبير.
- التوطئة ثاني مؤلَف للشلوبين، ومع اختصارها فقد شملت كل أبواب النحو والصرف، وفيها لم يذكر الشلوبين نص الجزولي ولا اسمه ولم يُشرْ إليه أو يُحلْ عليه، كعادة شراح المتون.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير ثالث مؤلَف للشلوبين وكانت طريقته في هذا الشرح انتقائية غير معهودة في شرح المتون؛ فلم يكن يلتزم بشرح نص المتن كاملًا بل كان ينتقي الأجزاء التي تحتاج لتوضيح فيشرحها.
- انحاز الشلوبين للبصريين وغالى في انحيازه لهم، ملتزمًا بسماعهم وأقيستهم وعللهم، وعارض الكوفيين في أغلب آرائهم، واعتمد في رد آرائهم على أدلة البصريين وعللهم.
- أنكر الشلوبين التوجه النحوي للمدرسة البغدادية ورد جميع آرائهم إلا ما وافق البصريين، كما رد أغلب آراء نحاة المدرسة الأندلسية التي خالفوا فيها إجماع المدرسة البصرية.
- تنوعت عبارات الشلوبين في انتصاراته لسيبويه، مستخدمًا عبارات سابقيه من نحو؛ أولى، وأكثر نظائر، ويقوي مذهبه، والصحيح، والمشهور، والمعمول به، والراجح، والأقوى.
- وظّف الشلوبين الأصول النحوية (السماع، والقياس، والعلة، والإجماع، واستصحاب الأصل) فاعتمد عليهم في شروحه وانتصاراته لسيبويه؛ يبدو ذلك من كثرة ما استشهد به من القرآن، والحديث النبوي، وكلام العرب شعرًا ونثرًا.
- انتصر الشلوبين لسيبويه في إعراب الضمير الواقع بعد (لولا)، في أن لولا حرف جر، والضمير بعدها في محل جر، وخالف الأخفش والفراء وجمهور الكوفيين؛ في أن (لولا) حرف ابتداء، والضمير بعدها في محل رفع.
- انتصر الشلوبين لسيبويه والأخفش في جواز الإعمال والإلغاء في (ليْتَ) وحدها إذا اتصلت بها (ما) دون أخواتها، وعدم جواز قياس أخواتها عليها، وخالف الزجاجي وابن السراج، وابن مالك في جواز إعمال أخواتها قياساً على ما سُمع في (ليت).

- انتصر الشلوبين لسيبويه والبصريين؛ في أن العامل في المفعول له الفعلُ قبله على تقدير حذف اللام، وخالف الكوفيين في أنه ينتصب انتصاب المصدر أي: بالفعل المُقدم عليه.
- انتصر الشلوبين لسيبويه في أن (حاشا) حرف جر يجر ما بعده وفيه معنى الاستثناء، مخالفًا الكوفيين في أن(حاشا) فعل ماضٍ، وأن الجر بعدها يكون بلام مقدرة، ومخالفًا الأخفش والجرمي والمازني والمبرد والزجاج وابن مالك؛ في أن (حاشا) تُستعمل حرفَ جرٍ كثيرًا، وفعلًا متعديًا جامدًا قليلاً فتنصب ما بعدها.
- انتصر الشلوبين لسيبويه في القول باستواء الرفع والنصب في جملة الاشتغال المعطوفة على الجملة ذات الوجهين (اسمية الصدر فعلية العجز)؛ فالنصب عطفًا على العجز والرفع عطفًا على الصدر، وخالف الأخفش والزيادي والسيرافي؛ في منع الحمل على الجملة الصغرى؛ لأنه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل، فالصغرى لها محل، وجملة الاشتغال المعطوفة عليها لا محل لها.
- انتصر الشلوبين لسيبويه؛ في أنَّ عامل النصب في المُنادَي فعل محذوف وجوباً، وحرف النداء بدلُ منه، مخالفًا الكوفيين في أن عامل النصب في المُنادَى هو (يا) وأخواتها.
- انتصر الشلوبين لسيبويه؛ في أنَّ (ما) تنقل (إذْ) من حالة الاسمية إلى حالة الحرفية. فـ (إذْما) مركبة من(إذْ) و(ما) ففارقت الاسمية وصارت حرفَ شرط مثل (إنْ)، مخالفًا المبرد في القول بأن (إذْما) باقية على اسميتها، مع مدلولها الزماني للمستقبل بعد أن كان ماضيًا.
- انتصر الشلوبين لسيبويه والخليل في أن الجازم في جملة الجواب هو أداة الشرط وفعل الشرط معاً؛ لكونهما كالشيء الواحد؛ وهو أحد ثلاثة آراء نُسبت لسيبويه، مخالفًا الكوفيين في قولهم: بأن جواب الشرط مجزوم على الجوار.

*****

(ثبت المصادر والمراجع)

- ارتشاف الضرب من لسانِ العرب، (لأبي حيان الأندلُسي). ت: رجب عُثمان محمد، ورمضان عبد التوّاب. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.(١)، ١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف، (لعلي بن محمد الهروي)، ت: عبدالمعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط.(٢)، ١٩٩٣م.
- أسرار العَربِيَة، (لأبي البركات الأنباري)، ت: حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت، ط. (١)، ١٩٩٧م.
- أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء، (لبكري عبد الكريم)، دار الكتاب الحديث، ط. (١)،١٩٩٩م.
- أصول النحو العربي، (لمحمود سليمان ياقوت)، دار عباد الرحمن، المدينة المنورة، ط.(١)، ٢٠١٠م.
- أصول النحو العربي، (لمحمد خان)، جامعة محمد خيضر، بسكره، د ط، ٢٠١٢م.
- الأُصول في النحو، (لابن السّراج). ت: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة للنشر، بيروت، ط. (٣)، ١٩٩٦م.
- الأعـلام، (لخير الدين الزِركْلِي)، دار العلم للملايين، بيروت، ط.(٥)، ١٩٨٠م.
- الإغراب في جدل الإعراب، (لأبي البركات الأنباري). ت: سعيد الأفغاني، دمشق، مطبعة الجامعة السورية، ط. (١)، ١٩٥٧م.
- الاقتراح في علم أُصول النحو، (لجلال الدين السيوطي)، ت: حمدي عبد الفتاح خليل. ط. (٢)، ٢٠٠١م.
- الأمالي، (لابن الشجري). ت: محمود محمد الطناحي مكتبة الخانجي، ط.(١)، ١٩٩٢م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، (لجمال الدين القفطي)، ت: محمد أبوالفضل إبراهيم. مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط.(١)،١٩٨٦م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، (لابن ولاد التميمي)، ت: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. (١)، ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، (لأبي البركات الأنباري)، ومعه: الانتصاف من الإنصاف. محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، د ط، ١٩٩٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،(لابن هشام الأنصاري)، ومعه: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط.(٣)، ٢٠٠٣م.
- الإيضاح في شرح المفصل، (لأبي عمرو ابن الحاجب)، ت: موسى العليلي. طبعة وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٢م.

- الإيضاح في علل النحو، (لأبي القاسم الزجاجي)، ت: مازن مبارك، دار النفائس للنشر، ط. (٦)، ١٩٩٦م.
- البحر المحيط، (لأبي حيان الأندلسي)، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، ١٩٩٣م.
- البديع في علم العربية، (لمجد الدين بن الأثير)، ت: فتحي أحمد علي الدين، مطبوعات جامعة أم القرى، ٢٠٠٠م.
- بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، (لجلال الدين السيوطي)، ت: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر، ط.(٢)، ١٩٧٩م.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، (لمحمد بن يعقوب الفيروزبادي)، ت: محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة، دمشق، ط. (١)، ٢٠٠٠م.
- التبيين عن مذاهب النحويين، (لأبي البقاء العُكبري)، ت: عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، ط.(١)، ٢٠٠٠م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، (لأبي حيان الأندلسي)، ت: حسن هنداوي، دار القلم، ط.(١)،١٩٩٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح، (لخالد الأزهري)، ت: عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام، ط.(١)، ١٩٩٧م.
- التعريفات، (لعلي بن محمد الجرجاني)، ت: باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. (١)، ٢٠٠٩م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، (لأبي على الفارسي)، ت: عوض بن محمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط. (١)، ١٩٩٠م.
- تفسير القرآن العظيم، (لابن كثير الدمشقي)، دار ابن حزم، د ط، ٢٠٠٩م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، (للمُرادي)، ت: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، ط.(١)، ٢٠٠١م.
- التوطئة، (لأبي علي الشلوبين)، ت: يوسف أحمد المطوع، جامعة الكويت، ط. (١)، ١٩٨١م.
- الجمل في النحو، (لأبي القاسم الزجاجي). ت: علي توفيق الحمد، موسسة الرسالة للنشر، ط.(١)، ١٩٨٤م.
- الجني الداني في حروف المعاني، (للمُرادي)، ت: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم، ط.(١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك: (للشيخ محمد الخضري). دار الفكر العربي، ٢٠٠٣م.

- حاشية الصَبان على شرح الأشموني لألفية ابن مال، (لأبي العرفان الصبان)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي وشركاه، د ط، د ت.
- الحجة في القراءات السبع، (لابن خالويه)، ت: عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط.(٣)، ١٩٧٩م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، (لعبدالقادر البغدادي)، ت: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.(٣)،١٩٨٩م.
- الخصائص، (لأبي الفتح بن جني)، ت: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط.(٣)،١٩٨٦م.
- خصائص مذهب الأندلس النحوي، (لعبد القادر الهيتي)، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط.(١)، ١٩٩٣م.
- الدُرر اللوامع على همع الهوامع، (للأمين الشُنقيطي)، ت: باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(١)، ١٩٩٩م.
- ديوان النابغة الذبيانى، ت: كرم البستانى، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، د ت.
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، (لابن عبد الملك المراكشي)، ت: محمد بن شريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، مطبعة التعارف الجديدة، الرباط، ١٩٨٤م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، (لأحمد بن عبد النور المالقي)، ت: أحمد الخرَاط. مجمع اللغة العربية بدمشق،١٩٨١م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (لابن العماد الحنبلي)، دار الكتب العلمية للنشر، بيروت، د ط ، ٢٠١٢م.
- شرح ألفية ابن مالك، منهج السالك لألفية ابن مالك، (للأشموني) ومعه: واضح المسالك، لتحقيق منهج السالك، محي الدين عبدالحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط.(٣)، د ت.
- شرح ألفية ابن مالك، (لبدر الدين بن الناظم)، ت: باسل عيون السَّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(١)، ٢٠٠٠م.
- شرح ألفية ابن مالك، (لبهاء الدين بن عقيل)، ومعه كتاب مُنتخب ما قيل في شرح ابن عقيل، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، ط.(١)،٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل، (لابن مالك الطائي)، ت: عبد القادر عطا، طارق فتحي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(١)،٢٠٠١م.
- شرح جُمل الزجاجي، (لابن عصفور الإشبيلي). ت: صاحب أبو جناح. دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(١)،١٩٩٩م.

- شرح جُمل الزجاجي، (لابن خروف الإشبيلي)، ت: سلوى عرب، جامعة أم القرى، ١٩٩٨م.
- شرح شُذور الذهب، (لابن هشام الأنصاري)، ومعه كتاب مُنتهى الإرب بتحقيق شرح شذور الذهب، محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، ٢٠٠٣م.
- شرح الكافية، (لرضي الدين الاستربادي)، ت: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط.(١)، ١٩٩٨م.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، (لابن هشام الأنصاري)، ت: هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط.(١)،٢٠٠٧م.
- شرح اللمع، (لأبي الحسن الأصفهاني)، ت: إبراهيم أبوعباءة، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط.(١)، ١٩٩٠م.
- شرح المُفصَل، (لأبي البقاء بن يعيش)، ت: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.(١)، ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة الجازولية الكبير، (لأبي علي الشلوبين)، ت: تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد الرياض، الرياض، ط. (١)، ١٩٩٣م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، (لأبي عبدالله السلسيلي)، ت: الشريف الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط.(١)، ١٩٨٦م.
- طبقات النحويين واللغويين: (للزبيدى). ت: محمد أبو الفضل، دار المعارف، القاهرة، ط.(٢)، ١٩٨٣م.
- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، (لسعيد جاسم الزبيدي)، دار الشروق للنشر، عمان، د ط، ١٩٩٧م.
- الكامل في اللغة والأدب، (لأبي العباس المبرد)، ت: محمد إبراهيم أبو الفضل، دار الفكر العربي، القاهرة، ط. (٣)، ١٩٩٧م.
- الكتاب، (لسيبويه)، ت: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.(٢)، ١٩٨٨م.
- الكشاف، (لجار الله الزمخشري)، ت: عادل عبدالموجود، وعلي معوض، وفتحي حجازي، مكتبة العبيكان، ط. (١)، ١٩٩٨م.
- اللُباب في علل البناء، (لأبي البقاء العكبُري)، ت: غازي طُليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط.(١)، ١٩٩٥م.
- المسائل البصريات، (لأبي على الفارسي)، ت: محمد الشاطر أحمد، ط. (١)، ١٩٨٥م.
- المسائل العسكريات في النحو العربي، (لأبي على الفارسي)، ت: علي جابر المنصوري، مطبوعات جامعة بغداد، ط (٢)، ١٩٨٢م.
- المُساعد على تسهيل الفوائد، (لبهاء الدين بن عقيل)، ت: كامل بركات، دار المدني للنشر، ط.(٥)، ١٩٨٤م.

- اللمع في العربية، (لأبي الفتح بن جني)، ت: حسين محمد شرف، ط.(١)، ١٩٧٨م.
- معاني الحروف، (لأبي الحسن الرماني)، ت: عبد الجليل شلبي، دار الشروق للطبع والنشر، ط.(٢)، ١٩٨١م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ت: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب ، ط(١) . ١٩٨٨م
- معاني القرآن، (لأبي زكريا الفراء)، ت: أحمد نجاتي، ومحمد النجار، دار الكتب المصرية، ط.(٣)،٢٠٠١م.
- مغني اللبيب، (لابن هشام الأنصاري)، ت: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، ٢٠٠٣م.
- المفصل في صنعة الإعراب، (لجار الله الزمخشري)، ت: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط. (١)، ١٩٩٣م.
- المُقْتضب، (لأبي العباس المبرد). ت: عبد الخالق عضيمة، طبعة لجنة دار إحياء التراث، ١٩٩٤م.
- المقدمة الجزولية في النحو، (لأبي موسى الجزولي)، ت: شعبان عبدالوهاب، د ط، د ت.
- المقرب، (لابن عصفور الإشبيلي)، ت: عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط.(٢)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٢م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، (لمحمد الطنطاوي)، دار المعارف، القاهرة، ط. (٢)، ١٩٩١م.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، (لأحمد المقري التلمساني)، ت: إحسان عباس، دار صادر، ط (١)، ١٩٩٧م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (لجلال الدين السيوطي)، ت: سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٩٢م.
- الوافي بالوفيات، (لصلاح الدين الصفدي)، ت: أحمد الأرنأووط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ط.(١)، ٢٠٠٠م.
- وفيات الأعيان، (لأبي بكر بن خلكان)، ت: احسان عباس، دار صادر للنشر، بيروت، لبنان، د ط، ١٩٩٤م.